

المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات - جامعة الملك خالد

١٢-١٣/١١/١٤٣٠ هـ ، ١٠/٣١-١١/١-٢٠٠٩

الإشكالية الاصطلاحية في الفكر الإداري العربي بالتطبيق على مصطلح Governance:

توصيف منهجي للإشكالية وإطار مقترح لعلاجها

د. عبدالله البريدي

قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم

ملخص البحث:

ينطلق هذا البحث من وجود مأزق اصطلاحي مستقفل في الفكر العربي المعاصر ومنه الفكر الإداري العربي على نحو يضعف من القدرة على الاستجابة لتحديات ومتطلبات مشروعنا الحضاري العربي الإسلامي، ويسعى البحث إلى الإسهام في التغلب على الإشكالية الإصطلاحية في الفكر الإداري العربي؛ عبر إيجاد توصيف منهجي لتلك الإشكالية بما في ذلك تلمس أبرز مظاهرها وتحديد أهم الانعكاسات المترتبة عليها في مجالي الفكر والسلوك الإداريين؛ في منهجية علمية تروم بلورة إطار مقترح لعلاج تلك الإشكالية، وذلك بالتطبيق على مصطلح إداري حديث ومستجلب من الفكر الإداري الغربي وهو مصطلح Governance "الحوكمة - وفق الترجمة الأشهر في الأدبيات العربية"، ويرتكز توصيف الإشكالية الاصطلاحية على استيعاب ماهية المصطلح وأهميته في بناء النظريات والنماذج وتحسين الممارسات العملية، وتحديد خصائص فعاليته وأبرز إشكاليات المصطلح في الفكر العربي، مع مناقشة معمّقة لمسألة التحيز بالتركيز على مصادر التحيز الاصطلاحي، كما تتبع البحث الأدبيات العلمية المتخصصة من أجل تفهم تشكّل وتطور مصطلح "الحوكمة" في الأدبيات المصنّعة له وفي الأدبيات المستهلكة له أيضاً، بغية الخلوص إلى نتيجة محددة حول مستوى فعالية ذلك المصطلح في البيئة الإدارية العربية في ضوء الخصائص التي تم استخلاصها من الأدبيات العلمية في مجال المصطلح.

وفي إطار العلاج المقترح للإشكالية الاصطلاحية، شدّد البحث على حتمية الإبداع كحل للخروج من المأزق الاصطلاحي في الفكر الإداري العربي في ضوء عناية أكبر بـ "المسألة المعرفية" - الإيستمولوجية - ومسألة "فقه التحيز"، وقد خلص البحث إلى وجود فروق ملموسة بين "المجتمعات المبدعة" و"المجتمعات المقلدة"، حيث تقوم المجتمعات المبدعة على مدخل "الحاجة- المصطلح"، باعتبار أن الحاجة الفعلية في تلك المجتمعات هي التي تدفعهم إلى إنتاج مصطلحات تستجيب لاحتياجاتهم وتتلاءم مع إطارهم الثقافي الحضاري؛ بخلاف المجتمعات المقلدة حيث تعتمد على مدخل "المصطلح- الحاجة"، على اعتبار أن نقل أو استجلاب المصطلح من بيئة ثقافية أخرى يدفع بالعقل في المجتمعات المقلدة لاستكشاف الحاجات في نهج يفتقد للإبداع ويتأسس على النقل الميكانيكي للأفكار ويعتقد بأن الحاجات بالضرورة هي "حاجات معلومة". ووضع البحث ثلاث خطوات عملية مقترحة من شأنها تغذية الإبداع في مجال المصطلحات في الإدارة العربية: (١) تعزيز الممارسة البحثية الكيفية "النوعية"، (٢) تأسيس علم المصطلح الإداري "الاصطلاحية الإدارية"، (٣) عدم الترجمة الحرفية "الإبداع الاصطلاحي"، وقد أختتم البحث ببعض التوصيات العملية للباحثين والمؤسسات العربية.

أولاً: مدخل:

تتأسس الحقول المعرفية على منظومة من المصطلحات التي تعكس خليطاً من الحقائق والنتائج والتصورات التي يتوصل إليها العلماء والباحثون حيال الظواهر والمسائل التي يقومون بدراستها واستكشاف جوانبها المختلفة باستخدام مناهج وأساليب بحثية متنوعة، ومن تلك الحقول العلوم الإدارية بمختلف فروعها وتخصصاتها، إذ أن الفكر الإداري يقوم على هيكلٍ متنامٍ من المصطلحات التي يتم توظيفها في بناء وتطوير النظريات والنماذج والممارسات الإدارية في المنظمات المختلفة، مما يعني أن للمصطلحات تأثيراً كبيراً على مستويات دقة وفعالية تلك النظريات والنماذج والممارسات بجوانبها الانفعالية والسلوكية (عطية، ١٩٨٢؛ عياشي، ١٩٩١؛ حجازي، ١٩٩٥؛ اليعبودي، ٢٠٠٦)، ويؤمن الباحث بأن الأطر النظرية الجيدة شرط في الحصول على ممارسات عملية فعالة، وفي هذا السياق نتذكر المقولة الصائبة لـ كيرت لوين Kurt Lewin "ليس هناك شيء أكثر عملية من النظرية الجيدة" (cited in: McCormick and Ilgen, 1992: 4). وكل ذلك يدفع باتجاه الاستكشاف المعمق والنظر الموسع في درجة جودة وفعالية المصطلحات التي يتم استخدامها في الفكر الإداري العربي بوصفها مدخلات رئيسة لعمليات البناء والتطوير والنقد والتقييم للنظريات والنماذج والممارسات الإدارية والتنظيمية في منظماتنا العربية على اختلاف أهدافها وتنوع مجالات أنشطتها وخدماتها ومنتجاتها.

تتضمن الأدبيات الإدارية العديد من الإسهامات العلمية والبحثية في حقول إدارية فرعية، ومن أهمها تلك الإسهامات التي تم إنجازها ضمن حدود علم "السلوك التنظيمي"؛ والذي ظهر في الخمسينيات الميلادية من القرن العشرين، وهو من الحقول الإدارية التي تتزايد أهميتها في الفكر الإداري الحديث (الطحيح، ١٩٨٣؛ المنيف، ١٩٩٣؛ حريم، ١٩٩٧؛ ريجيو، ١٩٩٩)، والسلوك التنظيمي حقل معرفي يحقق التمازج المنهجي والنظري Interdisciplinary داخل حدود الفكر الإداري بين عدة علوم: علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم السياسة وعلم الاتصال؛ مما يمنح السلوك التنظيمي فعالية منهجية؛ تمكّنا من تفعيل أدوات منهجية ومصطلحات متنوعة بطريقة علمية بغية استيعاب كيفية حدوث أو تشكّل "الإدراك الإنساني" وما يرتبط به من عوامل "التحيز"؛ بجانب مسائل هامة آخر كالتعلم والتفكير والدافعية والاتجاهات واتخاذ القرارات والتصرفات السلوكية وتشخيص المشاكل وعلاجها على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات وفق المنظور الثقافي السائد وفي ضوء البناء اللغوي الذي يستخدم في الاتصال والفهم داخل التنظيمات المختلفة؛ بما يزيد من مستويات فعاليتها وكفاءتها (أنظر مثلاً: السلمي، ١٩٨٨؛ ريجيو، ١٩٩٩؛ عفيفي وعبدالهادي، ٢٠٠٣).

ويسعى هذا البحث - كما سيتضح لاحقاً - إلى الإفادة من المنظومة المنهجية والمفاهيمية للسلوك التنظيمي والتي تشمل موضوعات الإدراك والتفكير والثقافة باعتبارها محددات رئيساً للسلوك الفردي والجمعي والمؤسسي؛ مع التركيز على مسائل التحيز بوصفها من أهم العوامل التي تؤثر على الإدراك والتفكير ومن ثم السلوك، ويجيء هذا البحث ليعالج موضوعاً بحثياً يتعلق ببعده اصطلاحياً في البحث الإداري العربي الحديث، ولعل هذا البحث يفلح في الإسهام في المعالجة البحثية لذلك الموضوع من خلال تفعيل استخدام تلك المنظومة، وعلو أيضاً أن ينجح في التأكيد العملي على أهمية حقل السلوك التنظيمي وأنه يتجاوز الصور النمطية السلبية في أذهان البعض، إذ أنه يظهر كما لو كان الحقل الذي يتضمن "معلومات قليلة عن كل شيء" أو أنه "خليط من الرطن بالمصطلحات السلوكية والآراء غير المدروسة" (كومينغر، ١٩٩٩: ٦٠)، بل لعله أن يسهم في تلمس آفاق جديدة للبحث الإداري عموماً والسلوك التنظيمي على وجه الخصوص.

ثانياً: المشكلة البحثية:

المشكلة البحثية تتمحور بشكل عام حول المصطلحات التي نستخدمها في الأطر المفاهيمية والنظرية والتطبيقية في فضاء الفكر العربي المعاصر، وتتمحور بشكل خاص حول الإدارة العربية بجوانبها النظرية والتشريعية والعملية، وفي تشخيص الظواهر والمشاكل ومعالجتها؛ وتراعي المشكلة البحثية أن الإشكالية التي تواجهها الإدارة العربية تتعدى نطاق المصطلحات بذاتها؛ لتصل إلى نوع من الإشكال المنهجي والفكري الذي يحتاج إلى جهود بحثية معمقة؛ تستكشف مسبباته الرئيسة؛ وتستجلي ما قد يترتب عليه من آثار جوهرية؛ وتسعى لبلورة ما يستدعيه من خيارات وحلول مبدئية للخروج من تلك الإشكاليات أو التخفيف من حدتها على الأقل؛ على نحو يزيد من فعاليتها في مجال بناء وتطوير النظريات والنماذج والممارسات والإجراءات النظامية والتنفيذية في بيئتنا الإدارية والتشريعية.

ومن المتعين علينا الإشارة إلى أن الإشكال المنهجي - الذي أومأنا إليه آنفاً - ينبثق من مناهج البحث التي يتم الاعتماد عليها في النظر والتشخيص وجمع البيانات وتحليلها والتقييم والاستدلال والاستنتاج والخلوص إلى نتائج إزاء المسائل المختلفة التي نخضعها للدراسة والبحث، والإشكال الفكري له علاقة عضوية بالإشكال المنهجي، بل إنه يمكن النظر إليه على أنه دائرة إشكالية أوسع؛ يتخلق داخلها الإشكال المنهجي، فهو يأخذ في عين الاعتبار الرؤية الكلية للكون والحياة والإنسان؛ بما في ذلك حالة الأفكار وكيفية التعاطي معها في ظل ثقافتنا العربية الإسلامية المعاصرة بتراتها ومفرداتها الثابتة والمتغيرة، كما أن الإشكال الفكري ينتظم التفكير الجمعي

بجانب الحالة النفسية الجمعية لتقافتنا في سياق تفاعلها مع ثقافات الآخر، وما يترتب على كل ذلك من إسهامات ذات خصائص معينة في عالم الأفكار.

وفي ضوء مدارستنا لبعض الجوانب في تلك الإشكالات المنهجية والفكرية، سنسعى إلى جعل تلك المدارس مصطبغة بالمعالجة الشمولية العامة لتعميم الفوائد المتحققة منها، فنحن لا نواجه أزمة مصطلح بعينه بقدر ما نعاني أزمة اصطلاحية كبرى، نابعة من الأطر المنهجية والفكرية التي تتطلب منا جهوداً بحثية معمقة ومتواصلة للكشف عنها؛ وبعد الفراغ من المعالجة العامة ولكي لا تكون المدارس مفاهيمية وتطهيرية فحسب؛ فإنه يلزمنا اختيار مجال اصطلاحى تطبيقي، كي يكون التشخيص والتنظير مرتبطاً بجوانب عملية ملموسة؛ مما يؤسس دليلاً أو مؤشراً على عمق أو دقة النتائج التي يتم التوصل إليها في تلك المدارس من جهة؛ كما أنه يسهم في معالجة الإشكالات الاصطلاحية في حدود المصطلح الذي يتم التطبيق عليه بما يعين على بلورة بعض الأبعاد المنهجية الإجرائية من جهة ثانية.

وقد وقع الاختيار على مصطلح Governance "الحوكمة - وفق الترجمة العربية الأشهر" ؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها أنه مصطلح يحظى بعناية متزايدة في البيئة الإدارية العربية في الوقت الحاضر، كما أنه مصطلح مستجلب من البيئة الإدارية الغربية ومن ثم فهو مشحون بالإشكاليات التي تصاحب عملية نقل المصطلحات من بيئة ثقافية إلى أخرى، خاصة أن عملية النقل والترجمة هي الممارسة السائدة في عالم المصطلحات في الفكر العربي المعاصر ومنه الفكر الإداري بمختلف فروعها، الأمر الذي يعني أنه مصطلح ملائم للتطبيق. وما سبق يعني أن المعالجة سوف تتوجه في البداية إلى الأطر العامة للإشكالات المنهجية والفكرية بخصوص المصطلحات ، ومن ثم تنتقل إلى ميدان التطبيق على المصطلح الذي وقع عليه الاختيار (الحوكمة).

وبعد سوق المشكلة البحثية يتعين علينا التشديد على أن بلورة المشكلة البحثية على النحو السابق قد اتكأ على تحليل دقيق للعديد من العوامل الهامة في الأدبيات الإدارية، كما أن تلك البلورة يترتب عليها جملة من الآثار الهامة في فضاء البحث الإداري العربي، ويمكن توضيح ما سبق عبر البنود التالية:

١. أن هذه البلورة تنقل البحث الإداري العربي إلى مستوى الوعي؛ بل والاستجابة لمتطلبات معالجة معضلتنا الثقافية الحضارية الكبرى التي تؤشر إلى حالة من التخلف وضعف التنمية (أنظر مثلاً: أمين، ١٩٩٩؛ بدران، ٢٠٠٥؛ العسل، ٢٠٠٦؛ أبو دية، ٢٠٠٤)؛

والتبعية وضمور الإبداع (أنظر مثلاً: الحسيني، ١٩٩٥ ؛ بركات، ٢٠٠٣ ؛ حاجي، ٢٠٠٥ ؛ البريدي، ٢٠٠٨ أ)؛ ونقشي الفساد (أنظر مثلاً: خياط، ٢٠٠٦؛ عاشور، ٢٠٠٦؛ خليل، ٢٠٠٨؛ السن، ٢٠٠٨) في ميادين كثيرة في عالمنا العربي والإسلامي، وهنا يلزم التأكيد على أن الإدارة العربية تتأثر بالمعضلة الثقافية الحضارية، بمعنى أنها تتأزم بواقع تلك المعضلة، غير أنها في الوقت ذاته شرط رئيس لحل تلك المعضلة كما يذهب إلى ذلك عدد كبير من الباحثين العرب (أنظر مثلاً: دباس، ١٩٨٨؛ عساف، ١٩٨٨؛ الصباب، ١٩٩٠؛ السلمي، ٢٠٠٥)، الأمر الذي يؤكد ضرورة إحداث تطوير جوهري في الفكر الإداري العربي المعاصر.

٢. البلورة السابقة للمشكلة البحثية سوف تجهد لأن تتعامل مع المشكل الثقافي الحضاري (عياشي، ١٩٩١؛ الرشيد، ٢٠٠٣)؛ بنهج يتجاوز "طريقة القيم المتبقية" Residual Value ، وهو نهج سائد في الأدبيات الإدارية العربية؛ نهج يلجأ إلى البعد الثقافي الحضاري لتفسير ما يستعصي على التفسير في الظواهر الإدارية المبحوثة ومن هنا جاءت التسمية بـ "القيم المتبقية"، وقد أصدرت منظمة اليونسكو دراسة عام ١٩٩٥م بعنوان "البعد الثقافي للتنمية" مؤكدة على أن البعد الثقافي الحضاري من أهم الأبعاد التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد وتنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية وغير الاقتصادية (الرشيد، ٢٠٠٣).

٣. كما أن تلك البلورة تدفع البحث الإداري العربي إلى مستوى "البحث المعرفي" أو الإيستمولوجي الذي يتجاوز التفكير داخل الأدبيات الإدارية المتخصصة؛ ليعالج الظواهر والمشاكل البحثية من منظور معرفي فلسفي (عياشي، ١٩٩١؛ أنور، ١٩٩٦؛ البريدي، ٢٠٠٧ أ).

ثالثاً: أهداف البحث وأهميته

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في زيادة فهمنا للإشكاليات الاصطلاحية في الفكر العربي عموماً وفي الفكر الإداري العربي المعاصر بشكل خاص؛ بالتطبيق على مصطلح Governance "الحوكمة"، والتعرف على أبرز المظاهر الدالة على تلك الإشكاليات وتلمس أهم الآثار المترتبة عليها؛ في محاولة منهجية لبلورة طرائق مبدئية للحد من آثار تلك الإشكالية في الإدارة العربية في الجوانب النظرية والتطبيقية.

وتتجسد أهمية هذا البحث في أنه يعد من المحاولات البحثية الأولى للتصدي لتلك الإشكالية في سياق البحث الإداري العربي؛ في معالجة تستوعب وتعرض بشكل منهجي أسس ومقومات البناء

الاصطلاحى ومعايير الفعالية للمصطلحات؛ بما يعين على تفهم تلك الإشكالية وتنمية الوعي الاصطلاحى لدى الباحثين العرب وتعضيد الاتجاهات البحثية للتعاظم مع تلك الإشكالية - تشخيصاً وتحليلاً وعلاجاً - ، وبما يشجع على الإسهام النوعى ذى الطبيعة الإبداعية فى مجال المصطلحات الإدارية، ويُؤمّل من ذلك كله أن يكون له انعكاس إيجابى على مسائل وضع وتطوير النظريات والنماذج والمصطلحات والممارسات فى الفكر الإدارى العربى بما يتوافق ويستجيب لتحديات ومتطلبات مشرونا الحضارى العربى الإسلامى.

رابعاً: منهجية البحث

تستلزم المشكلة البحثية استخدام منهجية علمية مركّبة؛ فقد تم دراسة الأدبيات العلمية وفق منهجية خاصة ومُمرحلة، ابتدأت بتحليل الأدبيات المتخصصة فى المصطلح من حيث ماهيته وسماته وفعاليته وإشكاليته فى الفكر العربى عموماً والفكر الإدارى على سبيل الخصوص، ثم انتقل التحليل إلى الأدبيات المتعلقة بالمصطلح الذى تم اختياره فى البحث *Governance* "الحوكمة" كجانب تطبيقي فى الإدارة العربية المعاصرة، كما تم جمع بعض البيانات الكمية للاستئناس بمؤشر إحصائى حول مستوى الوضوح أو الغموض فى ذلك المصطلح، وقد تم تطبيق كل ذلك فى إطار المنهج الوصفى التحليلى التفسيري والمتكئ على منهج التشخيص الثقافى الحضارى؛ والذى يتم بموجبه إخضاع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة لملاحظة علمية تراكمية وتحليل معمق لمسبباتها الكبرى ذات الطبيعة الثقافية الحضارية؛ مع تأكيدنا على أن منهجية التشخيص الثقافى الحضارى تفتقر إلى جهود بحثية من أجل بناء إطارها الفلسفى والمفاهيمى والإجرائى (البريدى، ٢٠٠٧ ب).

خامساً: محاور البحث

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه ومنهجيته، تم تقسيم البحث إلى عدة محاور، مع مراعاة التسلسل المنطقى فى الطرح والنقاش والوضوح فى المنطلقات والتحليل والاستنتاج ، وتشمل:

- ١- المصطلح: ماهيته وفعاليته وإشكاليته.
- ٢- التحيز الاصطلاحى: الماهية والأهمية.
- ٣- مصطلح الحوكمة : فى أدبياته المصنعة والمستهلكة.
- ٤- إطار مقترح لعلاج الإشكالية الاصطلاحية.
- ٥- الخاتمة والتوصيات.

١ - المصطلح: ماهيته وفعاليته وإشكاليته

١-١ ماهية المصطلح

المصطلح مصدر ميمي للفعل "اصطلح" والذي يدور حول معنى "اتفق"؛ بمعنى الاتفاق والتواطؤ بين جماعة على دلالة محددة لشيء أو معنى محدد ، ويكون ذلك الاتفاق في حقل أو علم معين (أنظر مثلاً: حجازي، ١٩٩٥؛ اليعبودي، ٢٠٠٦؛ عبدالواحد، ٢٠٠٧)، "والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية" (لوشن، ٢٠٠٤: ١٤٩)، غير أن تلك الدلالات يجب أن تكون على درجة كافية من التحديد والوضوح، والتي تعجز باقي الكلمات في اللغة العامة عن حملها (لوشن، ٢٠٠٤؛ اليعبودي، ٢٠٠٦) لدرجة يصبح معها المصطلح جزءاً رئيساً من لغة التخصصات والحقول العلمية المختلفة، ضمن منظومة اصطلاحية شاملة (حجازي، ١٩٩٥؛ اليعبودي، ٢٠٠٦).

والمصطلح كائن مفاهيمي ، له حياته المعرفية والفكرية الخاصة ، وله دلالاته المعلنة والمضمرة ومكوناته المتعددة التي تتغير في السياقات المختلفة التي يُنحَتُّ فيها، والمشاكل والتساؤلات التي يتصدى لها (كوش، ٢٠٠٢)، وتتشكل المصطلحات بحسب طبيعة الحقل العلمي وأهدافه وأدواته المنهجية وقوابله اللغوية، فالحقل الذي يغلب عليه الجانب الكمي تتحاز مصطلحاته إلى الدلالات ذات الحمولة الكمية كالرياضيات والمحاسبة بخلاف الحقول ذات النزعة الكيفية (النوعية) كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع.

ويمكن القول بأن المصطلح "كائن ثقافي ديناميكي"، حيث يتجدد في دلالاته ووظائفه في ضوء تفاعلات البشر في محيطهم الثقافي وفق ما يملكونه من معتقدات وقيم ومفاهيم وأمزجة خاصة، والمصطلح بالتوصيف السابق له انعكاساته على الوعي واللاوعي الثقافي وما سينترتب عليه من الرؤى والاتجاهات التي قد يترجم بعضها إلى خطط وبرامج ومشاريع بناء وتغيير وإصلاح، ويتأكد ما سبق في حالة المصطلحات "العابرة أو المرتحلة" (البريدي، ٢٠٠٨ أ: ٢٣ - ٢٤) ، وهو الوصف الذي يصدق تماماً على المصطلح الذي تم اختياره كجانب تطبيقي في هذا البحث، حيث ارتحل مصطلح Governance لمسافات شاسعة عبر حدود الزمان والمكان، مما يبرر الجهد البحثي في سبيل التعرف على الإشكالية الاصطلاحية التي تحيط بهذا المصطلح وما قد ينترتب عليها.

ويمكن النظر إلى المصطلح على أنه عملية للربط بين "الدال" و"المدلول" ، وهي عملية ليست سهلة ولا آلية ولا حتمية، فهي تمر عبر الزمان والمكان الإنسانيين ، والبنية اللغوية للدال هي "بنية سكونية" تتسم بالرأسية والتزامن؛ بخلاف البنية الفكرية أو الاجتماعية أو التاريخية للمدلول إذ أنها "بنية متحركة متغيرة" متصفة بالأفقية والتعاقب والتركيب والتعقيد، ولهذا السبب فإنه يمكن القول بأن "ثمة فجوة زمنية دائمة بين الدال والمدلول قد تتزايد اتساعاً حتى يصبح الدال لا علاقة له بالمدلول"، كما يمكن القول بأنه لا بد من الاختيار بين عدد لا حصر له من الدال للإخبار عن مدلول مركب ومتشابه مع عدد لا حصر له من المدلولات. وعملية الاختيار تعني إبقاء وتأكيد واستبعاد وتهميش، اختيار أو تأكيد لمعنى، واستبعاد أو تهميش لآخر، أي أنه لا يوجد تلاقي آلي بين الدال والمدلول، وإنما هناك حتمية الاختيار (أو الاجتهاد) الإنساني في محاولة مزوجة بين الدوال بالمدلولات، وهي عملية تتضمن قدرًا من التحيز لدال على حساب آخر ، ولجانب من المدلول على حساب جانب آخر" (المسيري، ١٩٩٨: ٦٥-٦٦).

وبعد إيضاحنا لماهية المصطلح يبرز تساؤلان محوريان: ماذا نقصد بفعالية المصطلح؟ ومتى يكون المصطلح فعالاً؟ وسوف نتصدى لهذين السؤالين بشيء من التفصيل في المبحث القادم.

٢-١ فعالية المصطلح

يقصد بفعالية المصطلح مجموعة الخصائص التي يتصف بها المصطلح كي يحقق أهدافه التي بلور من أجل تحقيقها في سياق ثقافي واجتماعي وقانوني محدد. وفي البداية لا بد من التشديد على أن العملية الاصطلاحية كي تحظى بصفة التمكين والتأثير فإنه يتوجب أن يتحقق فيها شرطان عامان هما: (١) تمثيل كل مفهوم أو معنى بمصطلح مستقل ، (٢) عدم تمثيل المفهوم أو المعنى الواحد بأكثر من مصطلح (القاسمي، ٢٠٠٨؛ نقلاً عن لوشن، ٢٠٠٤).

وباستقراء الأدبيات المتخصصة في الشأن الاصطلاحي، وجدنا أن المصطلح كي يكون فعالاً يجب أن يتسم بعدد كبير من الخصائص، وقد قمنا بعملية تحليل لتلك الخصائص وتصنيف وتلخيص، للخلوص إلى أهم الخصائص التي يمكن أن يكون لها أثر ملموس في معالجة بعض جوانب الإشكالية الاصطلاحية في العلوم الاجتماعية عموماً وفي العلوم الإدارية تحديداً؛ في محاولة لتجنب الباحثين في تلك العلوم الخوض في الأطر الأكاديمية التفصيلية في الأدبيات الاصطلاحية المتخصصة، ومن أهم الخصائص التي خلصنا إليها ما يلي (أنظر مثلاً: مطلوب، ١٩٨٧؛ حجازي، ١٩٩٥؛ الضبيب، ٢٠٠١؛ لوشن، ٢٠٠٤؛ ؛ اليعبودي، ٢٠٠٦؛ العساف، ٢٠٠٩؛ Baker, 2001):

١-٢-١ الدقة والوضوح في دلالة المصطلح على المعاني والجوانب المقصودة في الظاهرة المراد التعبير عنها باستخدام المصطلح؛ بما يحقق الشفافية الدلالية في عكسه لتلك المعاني والجوانب من دون حاجة إلى شروحات أو توضيحات إضافية.

١-٢-٢ الشمولية في دلالاته على المعاني والجوانب المقصودة في الظاهرة المراد التعبير عنها باستخدام المصطلح.

١-٢-٣ أن يكون له موقع في المجموعة الاصطلاحية التي تعالج موضوعات محددة داخل منظومة علمية معينة، إذ يجب تحديد ما إذا كان المصطلح يمثل المفتاح الأساسي في تلك المجموعة أم أنه فرع اصطلاحي.

١-٢-٤ أن يكون المعنى الاصطلاحي مقبولاً أو سائغاً في إطار اللغة العربية.

١-٢-٥ أن يكون في صيغته ومعناه معيناً على سرعة فهمه واختزانه في الذاكرة واستدعائه منها بشكل ميسر، مما يستدعي قصر اللفظ وسهولته (البعض يؤيد كونه متصفاً بالعرفية والإفراد).

١-٢-٦ أن يكون متسماً بالعذوبة الصوتية والمرونة التركيبية.

١-٢-٧ الاتفاق بين المتخصصين على الدلالة الاصطلاحية للمصطلح، مما يدفعهم إلى استخدامه بطريقة موحدة ومنضبطة، مع إمكانية الاختلاف في "المجال الدلالي" للمصطلح، بمعنى إمكانية أن يكون للمصطلح معنى محدد في مجال معين ومعنى محدد آخر في مجال آخر.

وجدير بالذكر أن الوفاء بمثل تلك الخصائص اللازمة لفعالية المصطلح يتطلب امتلاك الباحثين لمجموعة من المعارف والمهارات في مجال اللغة والاصطلاح (العساف، ٢٠٠٩)، وسوف نعرض لهذه المسألة بتفاصيل أوفى لاحقاً)، ولكي يتضح تصورنا لأبعاد المسألة الاصطلاحية التي نعالجها في هذا البحث فإنه يتوجب علينا تحديد أبرز الإشكاليات التي يعاني منها المصطلح في فكرنا العربي المعاصر، وذلك ما سوف نناقشه بشكل موسّع في الجزء التالي.

١-٣-٣ إشكاليات المصطلح في الفكر العربي

هنالك إشكاليات عديدة في المصطلح في الفكر العربي المعاصر، غير أننا نركز في هذا البحث على الإشكاليات الكبرى الناجمة من تغييب البعد الثقافي الحضاري والتي نعتقد بأنها تولد بطريقة ما الكثير من الإشكاليات الجزئية التي من شأنها إضعاف فعالية المصطلح الإداري في البيئة الإدارية العربية، فمن أهم الإشكاليات الكبرى ما يلي:

١-٣-١ ضعف البعد المعرفي :

البعد المعرفي (الإبستمولوجي) يحتوي فكرتين أساسيتين: الكلي والنهايي، فالكلي يفيد العموم والشمول أي استيعاب الجوانب المختلفة للموضوع، أما النهائي فيتمحور حول اكتشاف غاية الشيء ومنتهاه ، وعلى هذا فإن البعد المعرفي يروم إدراك الحقيقة الكلية والنهاية الكامنة وراء ظاهرة أو نص ما، ويتم ذلك من خلال عملية تجريدية تزيح جانباً [من] التفاصيل التي يراها الباحث غير مهمة، وتبقى السمات الأصلية الجوهرية للشيء، والتي تشكل في واقع الأمر إجابة النص أو الظاهرة على الأسئلة الكلية أو النهائية" (المسيري، ٢٠٠٠: ١١٢). فحين يتحدث باحث عن مصطلح Governance - على سبيل المثال - بأنه "مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة" (صيام، ٢٠٠٩)، فإن ذلك يشير إلى ضعف البعد المعرفي حيث تم اختزال القضية بجانب غير كلي وغير نهائي، حيث تم التركيز على "علاقات" و"إجراءات" و"أساليب" في قالب تحليل وتشخيص "معولم" ؛ بخلاف لو تم النظر إليها كقضية ذات بعد كلي نهائي؛ في سياق يستوعب كما ينبغي العلاقة بين الإنسان والإله والطبيعة وفق منظور يتكئ على ثقافة المجتمع وإطاره القيمي وغاياته الكبرى، ويستجيب بذكاء لاحتياجاته ومشاكله الخاصة؛ في دائرة تكاملية تعالج الأولويات والتحديات والمقومات التي يجب مراعاتها لتحقيق متطلبات النهوض الحضاري لمجتمعاتنا العربية الإسلامية.

١-٣-٢ ضمور الإبداع المصطلحي :

الفكر العربي المعاصر يعاني من حالة ضمور عام في الإبداع في ميادين شتى (الملحم ، ١٩٩٦؛ البريدي، ٢٠٠٨ أ)؛ مع ضعف جلي في عملية الاستيعاب الإيجابي للنقد المنجز البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية (عبداللطيف، ١٩٩٩)؛ لدرجة أصبح معها عقل تلك

العلوم في أذنيها (المسيري، ١٩٩٨)، وقد ترتب على ذلك ضعف الإبداع في إيجاد مصطلحات جديدة، والاستمرار في عمليات النقل والترجمة للنظريات والنماذج والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنها العلوم الإدارية (الملحم، ١٩٩٦؛ عبداللطيف، ١٩٩٩؛ الرشيد، ٢٠٠٣، البريدي، ٢٠٠٧ أ).

ويترتب على عدم إبداع المصطلحات الإدارية العديد من المشاكل التي تغذي عدم فعالية الاصطلاح في البيئة الإدارية العربية وفق إطارنا الثقافي الحضاري بجوانبه اللغوية والقيمية، لاسيما أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار بل هي نفسها التي تشكل الأفكار، مما يؤكد على "عمق الصلة بين اللغة والسياق الثقافي والاجتماعي" (بوقرة، ٢٠٠٧: ٢٣٩)؛ ومما يكرس المشاكل السابقة أن الترجمة في العالم العربي تتسم بأنها تنساق وراء المعنى المباشر وتغفل عن السياق الثقافي والاجتماعي (اليعبودي، ٢٠٠٦؛ عبدالواحد، ٢٠٠٧)، ويشير بعض الباحثين إلى أن ذلك الأمر قديم، حيث يرجعه إلى فترة حكم "محمد علي باشا" في مصر (١٨٠٥-١٨٤٩م)، وهو العصر الذهبي للترجمة في العصر الحديث (الزركان، ١٩٩٨؛ ديب، ٢٠٠٩؛ Baker, 2001)، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى الولوج بعملية الترجمة ذاتها وكأنها الطريق القاصد لحل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية لدرجة أن محمد علي باشا جعل عملية الترجمة هي المهمة الأساسية لبعثاته التي أرسلها إلى أوروبا. وذلك في لحظة تاريخية لم تكن بعيدة كثيراً في الزمن عن ذلك التطور الذي اعتري البلدان الصناعية الأوروبية بعد منتصف القرن التاسع عشر خاصة" (ديب، ٢٠٠٩: ٤٧).

ولذلك يمكن القول بأن مشاكل النقل والترجمة للمصطلحات الأجنبية متعددة ومتجذرة، وقد تحولت بعض المصطلحات المترجمة إلى كائنات غريبة في الجسد اللغوي بل والثقافي؛ ولذا فهي لا تقوى على تكوين أفكار متماسكة فضلاً عن حشد تأييد أو قناعة حقيقية تقود إلى فعل منتج أو سلوك إداري فعال.

١-٣-٣ غياب التراكمية المصطلحية

لا يوجد تراكمية في الفكر العربي المعاصر بخصوص المصطلحات المستخدمة، وبالذات في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم الإدارية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، ومنها فقد الإنسان العربي للقدرة على تسمية الأشياء "ومن لا يسمي الأشياء يفقد السيطرة على الواقع والمقدرة على التعامل معه بكفاءة" (المسيري، ١٩٩٨: ٦٧)، أما من يدرك الواقع ويجهد لتشخيصه وتصنيفه وتسميته بحسب منظومته الفكرية وأدواته اللغوية وفق احتياجاته فإنه سيتوفر على قدر من الفعالية والتراكمية في

ملاحظاته وخبراته ومن ثم القدرة على التحكم والتنبؤ بمستقبل الظاهرة وسيناريوهات التغيير والبدائل الممكنة للتعامل معها وتعظيم جوانب الانتفاع منها.

بجانب ضمور الإبداع والاستمرار في عملية النقل والترجمة من مصادر معرفية متنوعة، نجد أن تلك الترجمة تتم بطرق ووسائل وجهود لا تتوفر على الحد الأدنى من التنسيق بين الباحثين والمتخصصين في العالم العربي، كما أن الاختلاف في المدارس والاتجاهات الفكرية والمنهجية يؤدي إلى وجود ترجمات متضاربة، ويتفاقم ذلك بعدم وجود جهات مركزية موحدة للترجمة والتعريب على مستوى العالم العربي (اليعبودي، ٢٠٠٦؛ لوشن، ٢٠٠٤)، كل ذلك وأكثر أدى إلى غياب التراكمية في المصطلحات المستخدمة في الفكر العربي المعاصر ومنه فكرنا الإداري (الرشيد، ٢٠٠٣؛ البريدي، ٢٠٠٧ أ)؛ "حيث يخاطب كل باحث جمهور المختصين بنسق مصطلحي خاص به، اعتمد في صياغته على مجهوده الشخصي، مما يجعل المصطلحات المكوّنة لكل نسق تنعى نفسها وصاحبها معاً" (اليعبودي، ٢٠٠٦: ٣٩-٤٠).

وعقب الإتيان على أبرز إشكاليات المصطلح العربي نشير إلى أن هنالك مسألة هامة نعدّها جزءاً رئيساً من الإشكالية الاصطلاحية وهي "مسألة التحيز" في المصطلحات، غير أن أهميتها المحورية جعلتنا نعالجها في مبحث مستقل وبقدر ملائم من التفصيل.

٢ - التحيز الاصطلاحي: الماهية والأهمية

٢-١ مسألة التحيز

لكل مجتمع ثقافة تخصه، يشكّلها ويطوّرها في ضوء معتقداته وقيمه ومبادئه؛ ويتم ترسيخها من خلال آليات التفاعل الاجتماعي التي يؤطّرها التفكير الجمعي؛ فيرسم لها خطوطها ويبنى لها مؤسساتها التي تحفظ مفردات الثقافة؛ جيدها ورديئها، عميقها وسطحها، مطلقها ونسبها، وذلك أمر بتنا لا نختلف حوله، غير أن ثمة شيئاً آخر لا بد من تسليط الضوء عليه، وهو ما يتعلق بقضية "التحيز" الذي يعد سمة أساسية لازمة في أي ثقافة إنسانية، والتحيز طبيعة إنسانية لا ينفك عنها بحال (البريدي، ٢٠٠٧ أ)؛ ذلك أن "كل شيء، كل واقعة وحركة، لها بعد ثقافي، وتعبّر عن نموذج معرفي وعن رؤية معرفية" (المسيري، ١٩٩٨: ٣٠)، والنموذج هو تصور عقلي تجريدي يجهد لأن ينقل الواقع من خلال تفكيكه واستيعاب مكوناته وفهم العلاقات الدائرة بينها والعمل على إعادة تركيبه، وعملية النقل تلك تتأثر على نحو لا مفر منه بمنظومة الثقافة

التي يحملها الإنسان، وتلعب مفردات تلك الثقافة من معتقدات وقيم ولغة - بالإضافة إلى حواس الإنسان ولكن بشكل أقل تأثيراً وخطورة - كـ "فلانتر" أو "مرشحات"؛ من شأنها توجيه "جهاز التفكير" فيلتقط بعض المعاني والسمات والأفكار ويدع غيرها، وقد يكثف الإنسان جهده الذهني حول بعضها بأكثر مما ينبغي وقد يهمل بعضها الآخر بأكثر مما يجب، وهنا نمسك بخيط التحيز، فما الذي يجعل جهاز التفكير يلتقط هذا ويدع ذاك، لا شيء غير التحيز ذاته، جيدة وسيئه، الطبيعي منه وغير الطبيعي (البريدي، ٢٠٠٧ أ). ومسألة التحيز تقع ضمن المباحث العلمية الأساسية في علم النفس الاجتماعي وعلم السلوك التنظيمي، وقد عالجت تلك العلوم التحيز كـ "اتجاهات" Attitudes، سواء كانت معالجة أحادية البعد، وذلك بالتركيز على البعد الوجداني أو الانفعالي، بحيث تتراوح الاتجاهات بين خيارية: التفضيل وعدم التفضيل؛ أو معالجة ثلاثية الأبعاد، باعتبار أن الاتجاهات تتكون من ثلاثة مكونات مترابطة وهي: (١) المكون المعرفي والذي يتضمن الاعتقادات والأفكار تجاه الموضوع أو الحدث، (٢) المكون العاطفي والذي يتجسد في المشاعر والانفعالات، (٣) المكون النزوعي والذي يعكس النوايا والميول للعمل (أنظر مثلاً: دكت، ٢٠٠٠؛ علام، ٢٠٠٠؛ السلمي، ١٩٨٨؛ عفيفي وعبدالهادي، ٢٠٠٣؛ Ehrlich, H. 1973؛ Gergen, and Gergen, 1981)، غير أن تلك المعالجة لم تول الأبعاد المعرفية - الإستمولوجية - والفلسفية والثقافية عناية تذكر، الأمر الذي يؤكد على أهمية الإفادة من إسهامات الأبحاث العربية الرصينة؛ التي عالجت مسألة التحيز ضمن مشروع فلسفي ثقافي كبير، عُرفَ باسم "فقه التحيز"؛ والذي عالج تلك المسألة بشكل معمق مراعيًا الأبعاد المعرفية والفلسفية والثقافية، ومعتنيًا بمسألة التحيز في المصطلحات بشكل فائق (أنظر مثلاً: الدجاني، ١٩٩٨؛ عمارة، ١٩٩٨؛ المسيري، ١٩٩٨).

وجلي بأن حدود البحث الحالي لا تتيح لنا التوسع في مسألة التحيز والتأكيد على أهميتها في المجالات السابقة، إلا أننا ملزمون منهجياً بتلخيص أبرز الجوانب المتعلقة بمسألة التحيز في المصطلحات تحديداً؛ نظراً لمحورية ذلك في هذا البحث، ولعل في ذلك تأكيد على أهمية تلك المسألة؛ مع التشديد على ضرورة تنفيذ أبحاث مستقبلية في مسألة التحيز عموماً وفي المصطلحات على وجه الخصوص ضمن مباحث العلوم الإدارية وبالذات علم السلوك التنظيمي. ويعتقد الباحث بأن ذلك سيكون له مردود إيجابي في دفع حركة الفكر العربي (ومنه الفكر الإداري) صوب الاعتناق من دوائر التبعية المنهجية والبحثية والفكرية ليمارس الفعل الإبداعي (البريدي، ٢٠٠٧ أ)، بجانب تعضيد علم السلوك التنظيمي بمبحث علمي وفكري محوري، مما يزيد من أهمية هذا العلم ويرفع سقف إسهاماته في العملية النهضوية الحضارية لمجتمعاتنا العربية.

وبعد أن أوضحنا مسألة التحيز وأكدنا على أهميتها، يتعين علينا تلمس مصادر التحيز الاصطلاحي، بغية الإفادة من تلك المسألة باعتبارها تمثل جزءاً رئيساً من توصيفنا للإشكالية الاصطلاحية وجزءاً من علاجها أيضاً، ولذلك فقد ارتأينا تخصيص المبحث التالي لتلمس مصادر التحيز الاصطلاحي.

٢-٢ التحيز الاصطلاحي

١-٢-٢ التحيز في المصطلحات

في دراسته المتخصصة والمعمّقة للتحيزات المحتملة في المصطلح يشير الدكتور عبدالوهاب المسيري إلى وجود عدة مصادر لتلك التحيزات، ويمكننا استعراضها بشكل مجمل ومختصر وذلك كما يلي (المسيري، ١٩٩٨):

١-١-٢-٢ التحيز في المصطلح النابع من سياقه الثقافي الحضاري، ومن ثم قصوره الدلالي إن نقل إلى سياق ثقافي حضاري جديد، فهو إما أن يركز على جوانب من المدلول لا تتواجد في السياق الجديد بذات الأهمية أو قد لا تتواجد أصلاً، أو أنه يغفل كلياً أو جزئياً جوانب لها أهميتها في السياق الجديد. ومن أمثلة ذلك ما نجده في مصطلح "أسرة" حيث يشير إلى نسيج اجتماعي يختلف من ثقافة إلى أخرى، مما يستدعي استخدام مصطلحين أو مصطلح واحد مع التأكيد على وجود اختلافات جوهرية في مدلولاتها في السياقات الثقافية الحضارية المختلفة.

٢-١-٢-٢ التحيز في المصطلح النابع ممن قام بصياغته، فالمصطلح يتم بناؤه وفق رؤيته الخاصة، والتي تتطلب تركيزاً على سمات ومسائل وعوامل بعينها واستبعاد أو تهميش سمات أو مسائل أو عوامل معينة، ومن أمثلة ذلك "الحرب العالمية"، حيث عمد من وضع ذلك المصطلح إلى الاعتقاد بان الحرب التي تقع في "أوربا" هي بالضرورة حرب "عالمية".

٣-١-٢-٢ التحيز في المصطلح من جراء عملية الترجمة، إذ أنها تحمل بذور تحيزات المترجم نفسه وفق اختياراته واجتهاداته، ومن الأمثلة ترجمة مصطلح Feminism حيث يترجمها البعض إلى "حركة تحرير المرأة"، ويعتقد المسيري أنها ترجمة غير دقيقة حيث أنها تنظر إلى تلك الحركات كما لو كانت المرأة جزءاً طبيعياً من المجتمع، في حين أن تلك الحركات تتمركز بشكل "عنصري" حول المرأة، مما يجعل الترجمة الأدق - في رأيه - هي "الحركات المتمركزة حول الأنثى"، ومن الأمثلة أيضاً مصطلح Rationalization حيث يترجمه البعض إلى "الترشيد" أو "العقلنة"؛ في حين أنه يعني كما عند صاحبه ماكس فيبر "تحويل العالم إلى حالة المصنع"؛ وأن ذلك سيؤدي "لا إلى مزيد من الحرية للإنسان وإنما إلى القفص الحديدي وأزمة المعنى" (ص

(٧٦)، ثم يواصل المسيري وبعد أن تحققت نبوءات فيبر لازلنا نصر على تسمية الظاهرة بـ "الترشيد" أو "العقلنة"، وهنا ينبعث سؤال: لِمَ لم نعد تسمية تلك الظاهرة بحسب نتائجها الماثلة أمامنا؟، وذلك يعيدنا إلى ظاهرة "سكونية المصطلح" و"ديناميكية المدلول" التي سبق الإشارة إليها.

٢-٢-٤ التحيز النابع من الاكتفاء بالتعريب بدل الترجمة، وقد ساق المسيري في خضم حديثه عن هذا المصدر مثالا أتجه فيه المترجم إلى التعريب بدل الترجمة للهروب من الإشكالية الفنية في عملية الترجمة، لكنه يقع في إشكاليات أعقد وأخطر تتعلق بالمدلول الذي يمكن أن يعوّل عليه، ومن أمثلة ذلك مصطلح "الأيدولوجية" والتي تعني في سياقها الأصلي عدة معانٍ، منها: مجموعة أفكار تشكل دليلاً للعمل والممارسة ، وتعني أيضاً مجموعة الأفكار الوهمية التي تحجب الرؤية والموضوعية ، ثم يتساءل المسيري عن مدى جدوى نقل مصطلح وهو "وسيلة فاسدة للتعبير في لغته" (ص ٧٧).

٢-٢-٥ التحيز الناتج من قصور عملية الترجمة في نقل بعض جوانب المدلول في السياق الثقافي والاجتماعي الذي ينقل إليه المصطلح الأجنبي، ويتحقق ذلك في حالة "الترجمة الحرفية" ، وذلك يؤدي بحسب تعبير المسيري إلى ما يسميه بـ "المصطلح الغائب"، أي أن هنالك ظواهر أو جوانب من ظواهر معينة لم ننجح في إنتاج مصطلحات تعبر عنها وتعكسها كما هي في سياقها الثقافي والاجتماعي، وتتضخم الإشكالية بأننا نقوم بعملية نقل هيكل متماسك من المصطلحات الأجنبية، مما يعني أننا قبالة هيكل آخر من "المصطلحات الغائبة".

٢-٢-٢ بعض مصادر التحيز في المصطلح الغربي

بعد رصد بعض مصادر التحيز في السياق العام للمصطلحات، يكون من المفيد تتبع بعض المصادر الخاصة بالتحيز الاصطلاحي في الفكر الغربي، باعتباره فكراً منتجاً للمصطلحات أو باعتباره الفكر الذي نستورد منه المصطلحات في مختلف العلوم، وعلى رأسها العلوم الإدارية، لا سيما أن بعض التقديرات تشير إلى أن الفكر الغربي ينتج ما يقارب الأربعين ألف مصطلح سنوياً، وهذا يعني أن العدد يقترب من نصف المليون في غضون ١٢ سنة فقط (صوفي، ٢٠٠١؛ الضبيب، ٢٠٠١). وسيكون ذلك التتبع معيناً لنا على تفهّم مصطلح Governance "الحوكمة" بدلالاته وإشكالياته. ويمكن لنا سوق العديد من مصادر التحيز الاصطلاحي في الفكر الغربي، إلا أننا نقتصر على ما يلي:

٢-٢-٢-١ المصطلح الغربي يُنتج في بيئة تقوم على مبدأ "الاستقلالية" مما يوجد ظروفاً مواتية لفعالية المصطلح - كالحوكمة - في ظل المجتمعات التي تؤمن بذلك المبدأ ، بخلاف المجتمعات القائمة على "التكافل" أو "الاعتمادية المتبادلة" (نيسبت، ٢٠٠٥)، ومن الظواهر الدالة على أهمية مراعاة ذلك أن دراسات تطبيقية كشفت عن أن الإعلانات في أمريكا تكون أكثر فعالية حين تكون موجهة للفرد كـ "شق طريقك في الزحام" في حين أن الإعلانات في كوريا تكون أكثر فعالية حين تؤسس على الجانب الجمعي (Han & Shavitt, 1994).

٢-٢-٢-٢ من الملاحظات الهامة حول المصطلح أنه يبني عادة وفق النظرة الغربية التي تنزع إلى تجاهل السياق وتأثيره، وتلك نزعة فلسفية إغريقية متأصلة، فالإغريق يميلون إلى إخراج الأمور من سياقها Decontextualize ، مما قد يؤدي إلى تجريد العبارات من معانيها والإبقاء فقط على البنية الصورية كما هي دون تغيير... وطبيعي أن هذا الأسلوب في إفراغ العبارات من سياقها ليس أسلوباً آمناً من دون أخطاء" (نيسبت، ٢٠٠٥: ٤٤-٤٥) ، وذلك بخلاف التفكير الشرقي الذي ينزع إلى مراعاة السياق والتعاطي مع إشكالياته، وهنا نشير إلى أهمية مراعاة السياق السياسي والتشريعي والاقتصادي والثقافي عند تبني مصطلح كالحوكمة.

٢-٢-٢-٣ طرح إدوارد هول Hall نظرية للتمييز بين "ثقافات السياق المنخفض" و"ثقافات السياق العالي" (Hall, 1976)، وثقافات السياق المنخفض (ومن أهمها الثقافات الغربية) - بخلاف نظيراتها ومنها الثقافة العربية والشرقية- تحتاج إلى الاعتماد على كلمات وتفاصيل كثيرة لأن السياق لا يغني كثيراً في إيصال المقصود؛ ولتلك النظرية تطبيقات ودلالات متعددة في سياق موضوعنا عن التحيز ، ومن ذلك أن البعض يرون بأن الغربيين يميلون إلى الالتزام بالعقود فور الاتفاق بغض النظر عن التغيير في الظروف والملابسات بخلاف الشرقيين الذي ينزعون إلى مراعاة تلك الظروف والملابسات من جراء إيمانهم بالتكافل والاعتمادية المتبادلة؛ وعادة ما تساق حادثة اتفاق الاستراليين مع اليابانيين في سبعينيات القرن العشرين على تأكيد صحة ذلك حيث اتفقوا على إبرام عقد لبيع الاستراليين لطن السكر بـ ١٦٠ دولار وبعد فترة وجيزة انخفضت الأسعار بشكل حاد فطالب اليابانيون بإعادة التقييم ولكن الاستراليين رفضوا (نيسبت، ٢٠٠٥)، وجلي بأن ذلك الأمر له تأثيراته على تطبيقات الحوكمة في مجتمعاتنا العربية.

٢-٢-٢-٤ يتسم الفكر الغربي بـ "النظرة الذرية" أي النظر إلى الأشياء باعتبارها مكونة من أجزاء صغيرة يمكن التحكم بها ، وينعكس ذلك على النظر إلى العمل المؤسسي والمنظمات، ومن ذلك أن هامبدن-تيرنر وترومبنارس (Hampden-turner & Trompenaars, 1993) أجريا دراسة تطبيقية ووجها سؤالاً لمجموعة من المبحوثين حول التعريف الذين يرونه للمنظمة،

هل هو: (١) المنظمة هي منظومة لها أهداف محددة يجب أن تؤدي بشكل كفاء وتوظف مجموعة من الناس للقيام بالمهام المطلوبة مقابل أجر معين وباستخدام آلات ومعدات محددة، أو (٢) المنظمة هي كائن ينسق بين العاملين الذين تربطهم علاقات وأداء الأعمال يتوقف على تلك العلاقات، وقد وجد الباحثان أن ما يقارب ٧٥% من الأمريكيين قد اختاروا التعريف الأول أما المشاركون من شرق آسيا فقد اختار نحو ٧٠% التعريف الثاني، مما يشير إلى أن الغربيين يرون المنظمات كأجزاء ذرية معيارية تؤدي بطريقة منتظمة في حين يميل الشرقيون إلى النظر إلى المنظمة ككائن اجتماعي ينتظم العلاقات والأشياء جنباً إلى جنب ولا يمكن الفصل بينهما، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن مدى مراعاة هذا الجانب عند استخدامنا لمصطلح الحوكمة في بيئتنا الإدارية العربية.

ومما لا شك فيه أن مصادر التحيز التي أوردناها - سواء كانت العامة أو تلك التي تخص المصطلح الغربي - لها تأثير بالغ على نطاق وكيفية تطبيق الحوكمة ومستوى فعاليتها في سياق ثقافتنا العربية المعاصرة وفي فكرنا الإداري على وجه التحديد، ولعل ذلك أن يتضح بشكل أكبر بعد تحليل وتتبع دلالات مصطلح الحوكمة وتطوراتها وتشكلاتها في البيئة التي تصنع المصطلح والبيئة التي تستهلكه كما في المبحث القادم.

٣- مصطلح الحوكمة : في أدبياته المصنعة والمستهلكة

بعد فحص الأدبيات العلمية يسعنا القول بأن الإشكالية الاصطلاحية حول مصطلح Governance تتبع من مصدرين اثنين: مصدر يولد إشكاليات أصلية نابعة من البيئة الأصلية التي تخلق فيها المصطلح، أي "البيئة المصنعة" للمصطلح، ومصدر ثانٍ ينتج نوعاً آخر من الإشكاليات في "البيئة المستهلكة" للمصطلح، ونقصد بها تحديداً بيئتنا الإدارية العربية؛ ويضم المصدر الثاني بطريقة واعية أو لا واعية الإشكاليات الأصلية ويفرز عليها إشكاليات إضافية تتمحور حول طريقة التعاطي مع "المصطلح المستجلب"؛ بما في ذلك عملية النقل أو الترجمة وما يصاحبهما من مناهج بل وما يسبقها من مناهج أو ما يمكن أن يسمى - بحسب الباحث محمود شاكر - بـ "ما قبل المنهج"، وكان يقصد به البنية الفكرية التي تحتل العقل قبل بلورته لمنهج معين، وتتأثر تلك البنية بثلاثة مكونات: اللغة والثقافة والأهواء (أو التحيزات) (شاكر، ١٩٩٧)؛ وربما نكون بحاجة ماسة لطرح فكرة "ما قبل المصطلح" بسبب طغيان النقل الميكانيكي للأفكار والمصطلحات في العالم العربي والإسلامي، ونقصد بها البنية الفكرية التي توجه العقل

حال تعامله مع المصطلح لا سيما إذا كان المصطلح مستجلباً من بيئة ثقافية أخرى، وتعكس تلك البنية منهجية التعاطي معه بما في ذلك طريقة الإفادة منه، وتحديد ما إذا كان سيتم ذلك من خلال النقل لكل أو بعض مدلولات المصطلح بحسب احتياجات الثقافة التي يُنقل إليها المصطلح، أم بالترجمة المباشرة للمصطلح، أم بطريق ثالث يقوم على الإبداع على نحو ما.

ولكي نتعرف على نوعي الإشكاليات التي ألمحنا إليها آنفاً، فإنه يتعين علينا أن نقوم بتتبع وتحليل مراحل تشكّل المصطلح في بيئته الأصلية وما يمكن أن نستخلصه من دروس مفاهيمية، على أن يلحق ذلك بتتبع وتحليل مقارب للمصطلح في البيئة الإدارية العربية (البيئة المستهلكة) ، كما في المبحثين الفرعيين التاليين.

٣-١ المصطلح في الأدبيات المصنّعة

تُظهر الأدبيات الغربية بأن مصطلح Governance قد استخدم بشكل مكتوب في الإنجليزية عام ١٣٧٥م ، وللمصطلح جذور لاتينية قديمة بمعنى "قيادة القوارب" ، وفي العشرينيات الميلادية وصف معجم "ويستر" الإنجليزي المصطلح بأنه "موجل في القدم" أو "آيل إلى الزوال" Obsolete، أما في الخمسينيات فقد أشار المعجم إلى أنه "مصطلح مهجور" Obsolete أو "غير مألوف" ، وقد استعاد المصطلح "حيويته الدلالية" في الآونة الأخيرة في سياق العلوم الاجتماعية وأضحى من المصطلحات الرنانة Buzzword (أنظر: Sumner, 2008). كما تشير تلك الأدبيات إلى أن مصطلح Governance من "المصطلحات الموضة" في العقد الأخير، وهو كبقية تلك المصطلحات (مثل العولمة)؛ التي تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، لدرجة أنه بات يُذكر في الأدبيات أن ذلك المصطلح "شائع ولكنه غير دقيق" (Rhodes, : 652 1996).

وبخصوص الدلالة الاصطلاحية لمصطلح Governance تكشف الأدبيات وجود تعريفات ومداخل متعددة ومركبة ومتداخلة بل متضاربة أحياناً؛ مع وجود نزعات لتضييق الدلالة ليعكس أشياء محددة إلى درجة كبيرة ونزعات أخرى لتوسيع الدلالة ليعبر عن أشياء كثيرة وكبيرة؛ سواء كان ذلك في مجال محدد أو مجالات متعددة، ويمكن لنا تلخيص بعض الجوانب السابقة كما يلي:

ثمة تعريفات كثيرة تشير إلى أن مصطلح Governance يعني القواعد والتقاليد والإجراءات التي تحكم التصرفات والأدوار بين الأطراف ذوي العلاقة داخل المنظمة، بينما تتجه بعض

التعريفات إلى أنها أنماط للتنسيق بين الأنشطة ذات الصلة؛ وتركز تعريفات أخرى على جوانب السلطة والنفوذ وممارستها واتخاذ القرار داخل المنظمة، بجانب تعريفات كثيرة للمصطلح تذهب إلى جوانب أخرى متعددة وربما متداخلة ومركبة، ومن أهمها: المساواة والشفافية، وهياكل ووظائف وعمليات وتقاليدها تطبيقها الإدارة العليا في المنظمة لتحقيق رسالتها، والتنظيم الذاتي للمنظمات، والشبكات التنظيمية المتفاعلة فيما بينها ، وتغير هيكلها تحت السيطرة؛ ومع ملاحظة أن أكثر التعريفات تركز على القطاع الخاص نجد أن بعضها يرى أن Governance هي المدخل الجديد في الإدارة العامة (الحكومية)، مع وجود اختلاف جلي في تحديد سمات أو أوضاع دقيقة تخص ما سبق فضلاً عن الاختلاف الكبير في إعطاء آليات واضحة لكيفية تطبيقها عملياً ، وهناك من يرى بأن مصطلح Governance بعد المشاكل المالية وحالات الاختلاسات في الشركات الكبيرة يجب أن ينعتق من "تزعته الداخلية" ليشمل الأطراف الخارجية من خلال التركيز على "المسئولية الاجتماعية" ، وبعض الباحثين يؤكد على أهمية الربط بين مصطلح Governance والأداء المرتفع مع ضرورة إيجاد مقاييس أو مؤشر Index لذلك المصطلح (أنظر مثلاً: Rhodes, 1996 ؛ Sumner, 2008 ؛ Goetz, 2008 ؛ Chan and Cheung, 2008 ؛ Gill, 2008 ؛ Bhagat et al., 2008 ، وأنظر أيضاً: الكايد، ٢٠٠٣).

التحليل السابق يظهر بشكل جلي قدر الإشكالية في التعريف بمصطلح Governance في الأدبيات المصنعة له، ولكي لا يظن البعض بأن مثل هذه النتيجة خاصة بنا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الباحث "رودز" Rhodes وهو أحد أشهر الباحثين الغربيين في موضوع Governance وقد أمضى قرابة العقد من الزمن في مسألة التعريف لذلك المصطلح، نجد أنه وبعد أن ساق جملة من التعريفات للمصطلح يقول: "ويكفل صراحة فإن الاستخدامات المختلفة للمصطلح تحمل القليل أو لا شيء من المعاني المشتركة" ؛ لدرجة أن "رودز" ذكر بأن واتسون - صاحب قاموس الكلمات "المراوغة" Weasel - (Watson, 2005) في سياق حديثه عن Governance قد استدعى عبارة شهيرة تقول: "حين استخدم كلمة ما فإنني أريد المعنى الذي أحده أنا للكلمة، لا أقل ولا أكثر" (Rhodes, 2007). وقد لا يكون ملائماً الاكتفاء بهذا القدر من التحليل، مما يجعلنا نستعرض جوانب أخرى من تلك الإشكالية.

من جوانب الإشكالية في مصطلح Governance أنه قد خضع لعمليات توسيع وتضييق ليس في دلالاته ومعانيه فحسب بل في مجالات أنشطته وفضاءات استخداماته، فمن يوسع المصطلح يجعله شاملاً للمجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وثمة من يضيقه على بعض تلك المجالات وبالأخص المجالات المحاسبية والمراجعة، وهناك من يركز على المجال

السياسي، لدرجة أن البعض يرى بأن Governance هو مسار الحكومات التي تضبط عملية تقديم الخدمات للمواطنين بل هي الأداة التي تمنح المشروعية للحكومات (Goetz, 2008) ؛ مع التشديد على أن " Governance تحصل بدون حكومة ولكن الحكومة لا توجد بلا Governance " (Sumner, 2008: 27)، وينظر البعض إلى المصطلح كـ "حصان طروادة" لمشاريع الإصلاح في المجتمع وبرامج فرض سيطرة القانون (Campbell, 2000)، ويؤكد البعض على فكرة "التحول" أو "التغيير" في Governance ، ويشير البعض إلى أن المصطلح يجب أن يتضمن تحولاً في أنماط التفكير وأساليب العمل (Stoker, 1998)، مع تشديد البعض على أن ذلك التحول أو التغيير يجب ألا يكون عشوائياً بل مخططاً في مجالات محددة (Kooiman, 1993)، مع وجوب العمل على هندسة ذلك التحول وتعظيم الانتفاع منه إيدولوجياً ومادياً (Sumner, 2008).

ومن السياقات الأيديولوجية التي يكثر ربط المصطلح بها الأيديولوجية الليبرالية أو "الليبرالية الجديدة" ، وفي مثل تلك السياقات تؤكد بعض الدراسات الغربية على أهمية دور السوق وضرورة تجنيب الحكومة لأي دور في التأثير عليه ، لدرجة أوصلت البعض إلى القول بأن السوق هو Governance (Falk, 1995) .

وثمة بعد آخر له دلالاته الهامة يتعلق بنطاق المصطلح: داخلي وخارجي، حيث يشير البعض إلى مصطلح Governance بإبعاده "المحلية" أي داخل البلد الواحد (Sumner, 2008; Chapman and Lowndes, 2008)، في حين يؤكد البعض على بعد العولمة Global Governance من خلال التأكيد على تحقق بعدي الشفافية والمساءلة وتفعيل أكبر لدور المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الشفافية العالمية والمنظمات الحقوقية العالمية وغيرها (أنظر: Sumner, 2008; Hale, 2008; Hassel, 2008)؛ وهناك العديد من الأبحاث تتفحص مسألة إمكانية تطبيق مبادئ عالمية أو معولمة لـ Governance ، وثمة من يؤيد وثمة من يعارض (Ougaard, 2008; Li and Nair, 2009).

ومن الاستعراض التحليلي السابق لمعاني مصطلح Governance في البيئة المصنّعة له، يمكن لنا الخلوص إلى نتيجتين مهمتين:

٣-١-١ أن المصطلح "مختلط الدلالة" في البيئة الثقافية المصنعة؛ من جراء كثرة الآراء وتتنوع المداخل للتعريف به واختلاف مجاله الدلالي؛ ومن ثم تطبيقه في مجالات مختلفة من دون وضوح في آليات التطبيق والتقييم.

٣-١-٢ أن المصطلح دال قاصر عن الإحاطة بجوانب مدلوله التي تميل إلى التركيب والتعقيد لا سيما في التعريفات أو المداخل التي تتبنى نهج التوسع في المعنى الاصطلاحي والاختلاف في مجاله الدلالي؛ بجانب تأثر المصطلح بمصادر عديدة للتحيز.

ومع أهمية ما سبق إلا أننا في هذا البحث لا نسوّغ لأنفسنا الاكتفاء بالقول بغموض المصطلح وكأن ذلك هو النتيجة النهائية المنشودة أو الغاية البحثية المبتغاة ، بل نتجاوز ذلك إلى محاولة بلورة نتيجة أكثر أهمية وإلحاحاً تتمثل في تحديد انعكاسات أو آثار ذلك الغموض داخل محيط فكرنا الإداري العربي، مما يجعلنا ملزمين بتتبع مدلولات المصطلح في الفكر الإداري العربي باعتباره فكراً مستهلكاً أو مستخدماً للمصطلح.

٣-٢ المصطلح في الأدبيات المستهلكة

حين دخل مصطلح Governance الأدبيات العلمية العربية ، ثار خلاف حول نقل أو ترجمة المصطلح في سجال مفاهيمي مقتضب؛ حسم بأسرع مما ينبغي، كما أن المتخصصين في العلوم الإدارية والقانونية بمختلف فروعها زهدوا في التصدي لمشكلة النقل أو الترجمة؛ بل ربما تخلوا عن القدر المعتبر من المشاركة في عمليات النقل أو الترجمة لحساب من يرون بأنهم متخصصون في الترجمة "اللغويون"، في نهج يشي بعدم الاعتراف بإشكالية المصطلح أو ربما بعدم الوعي أصلاً بوجودها، وكأن المصطلح المراد نقله أو ترجمته لا يتضمن أبعاداً مفاهيمية وأطراً فكرية معقدة؛ أي أنهم تعاملوا معه كما لو كان اسم آلة أو اختراع. وربما نظر البعض إلى مثل هذا الطرح على أنه تشدق لغوي لا طائل من ورائه، مما يؤول إلى إشكالية معرفية حقيقية، تتجسد في تجاهل أو عدم الوعي بخطورة البعد الاصطلاحي وتأثيره على البعدين الفكري والسلوكي؛ منطلقين - ضمناً أو بشكل صريح - من مقولة *الأ مشاحة في الاصطلاح* ؛ مع أن واقعنا المعقد واستحقاقاته الحضارية يفرز مشاحات كثيرة وكبيرة (عمارة، ١٩٩٦؛ لوشن، ٢٠٠٤، اليعبودي، ٢٠٠٦). وهناك مظاهر متعددة تدل على ضعف الاهتمام بقضية المصطلحات في أدبياتنا المتخصصة في العلوم الإدارية، فمن ذلك أن باحثاً عربياً قد استخدم

في عنوان بحثه مصطلح "الحاكمية"؛ مع أنه تحدث في أول سطر في البحث عن "الحوكمة"، ثم عاود استخدام الحاكمية في مواضع أخرى (صيام، ٢٠٠٩).

وقد نتج عن الجهد العربي إزاء المصطلح التوجه إلى خيار الترجمة، وقد تم اختيار كلمة "الحوكمة" لتكون هي الترجمة الأكثر قبولاً أو رواجاً بعد أن تم التفكير بعدد من البدائل كـ "الحاكمية" و"الحكمانية" و"الحكامة" و"الحكم الجيد" و"الحكم الرشيد" و"الحكم الصالح" و"الإدارة الرشيدة" و"إدارة الحكم" و"الإدارة المجتمعية" و"السيطرة" (أنظر مثلاً: الكايد، ٢٠٠٣؛ القشي والخطيب، ٢٠٠٦؛ المعتاز، ٢٠٠٧؛ صيام، ٢٠٠٩)، بل هي الترجمة التي خلص إليها مجمع اللغة العربية بالقاهرة لترجمة مصطلح Governance (حسن، ٢٠٠٦؛ نقلاً عن المعتاز، ٢٠٠٧)، كما أن "الحوكمة" هو المصطلح الذي اختارته الوثيقة العربية الرسمية الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمعنونة بـ "مجموعة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧)، مع أهمية ملاحظة أن موضوع الحوكمة في الأدبيات العربية قد تم بحثه بشكل مكثف في حقل المحاسبة والمراجعة تحديداً (أنظر مثلاً: أبو بكر، ٢٠٠٥؛ حسن، ٢٠٠٦؛ القشي والخطيب، ٢٠٠٦؛ المعتاز، ٢٠٠٧؛ آل عباس، ٢٠٠٩؛ صيام، ٢٠٠٩)، ويرى بعض الباحثين أن التركيز على الأبحاث في ذلك الحقل أدى إلى عملية اختزال وضمور في دلالة المصطلح وتطبيقاته نظراً للجانب التخصصي والمهني الدقيق أو الضيق للمحاسبة والمراجعة؛ مع تغييب "المفهوم الإداري" لمصطلح الحوكمة (أبو بكر، ٢٠٠٥).

وعند تحليل الأدبيات العربية نجد أن الإشكالية الاصطلاحية قد تم اختزالها إلى حد كبير بمثل تلك المقاربات والجهود المحدودة في عملية الترجمة دون أن يصحب ذلك مدارس اصطلاحية منهجية معقدة، ومن مظاهر ذلك عدم التعاطي كما ينبغي مع التعريفات والمداخل المتكاثرة في الأدبيات والاكتفاء باعتماد بعض التعريفات الصادرة من بعض المنظمات "الدولية"، كالتعريف المشهور لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1999) والذي جاء فيه أن حوكمة الشركات هي نظام لتوجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، ويحدد هيكل الحوكمة كيفية التوزيع للحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة تلك المنظمات كمجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، ويضع قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون تلك المنظمات، والفكر الإداري العربي لا يكتفي باعتماد التعريف بل يتبنى أيضاً المبادئ الدولية للحوكمة، كالمبادئ الستة التي أصدرتها تلك المنظمة عام ٢٠٠٤. ومع بذل جهود متنوعة في العديد من الدول العربية في مجال إعداد وإصدار أدلة للحوكمة، إلا أننا وجدنا أنه لم يتم تعريف "الحوكمة" في

بعض تلك الأدلة؛ وكان مصطلح Governance أصبح من القضايا شديدة الوضوح والمسائل المحسومة (أنظر مثلاً: الدليل العملي في الحوكمة السليمة للمؤسسات التونسية، ٢٠٠٨ ؛ دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، بدون تاريخ).

ومما يدل أيضاً على ضعف الاعتناء بالبعد الاصطلاحي أننا لم نحدد على وجه الدقة ماذا نريد؟ وماذا ينقصنا أصلاً؟ وما طبيعة تشريعاتنا وكيفية تطبيقها ومستويات الالتزام بها وآليات التقييم والمساءلة؟ وما طبيعة منظماتنا؟ وما أنماطنا في التفكير والإدارة والقيادة؟ وما هي أوضاعنا الخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما حجم الفساد وما طبيعته وما أنواعه في مختلف المجالات وما تأثيراته فضلاً عن سبل مواجهته والتقليل منه بشكل عملي حقيقي؟ ؛ وقد تسبب غياب مثل تلك الأسئلة المحورية في عدم بلورة مفهوم واضح في إطار ما نسميه بـ "الحوكمة"، وكل ذلك أدى إلى عدم وجود مصطلح عربي فعال وفق احتياجاتنا وأوضاعنا وبما يتلاءم مع إطارنا الثقافي الحضاري، فالعبرة ليست في ترجمة "مصطلح" قيل بأنه مهم في بعض الاقتصاديات الدولية، ولا في تبني "منظور دولي" أو "مفهوم معولم" في قضايا تتقاطع وتتأثر بقدر كبير بالعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية؛ فغياب البعد الاصطلاحي المنهجي سيؤدي إلى ما يشبه احتفالية رمزية بانضمام مصطلح جديد إلى منظومتنا الاصطلاحية المتخمة وزيادة الإطار التشريعي والإجرائي بملفات جديدة وإجراءات جديدة؛ دون أن يكون ذلك مقروناً بنتائج إيجابية ملموسة في الواقع العملي.

وعلى هذا يمكن القول بأن الفكر الإداري العربي أشبه ما يكون بـرجع الصدى، فإن قيل "حوكمة" قلنا "حوكمة" وإن قيل "بل حوكمة جيدة" Good Governance قلنا "حوكمة جيدة" مع أننا لم نتعرف بعد على "الحوكمة" ، ولم نحدد على وجه الدقة "لم الحوكمة" وما متطلباتها واستحقاقاتها وما فوائدها العملية المتحققة، وتلك إشكالية منهجية يجب معالجتها بشكل متأن وبجهود بحثية تراكمية (سوف نناقش هذه المسألة بتفاصيل أكثر لاحقاً).

ومن تحليلنا المكثف لمدلول أو معاني مصطلح الحوكمة داخل الفكر الإداري العربي نخلص إلى أنه يوجد تقاوم في الإشكالية الاصطلاحية متجسداً ذلك بغموض كثيف يلف المصطلح، مما يتسبب في إضعاف أو حتى إبطال فعالية المصطلح في الفكر والسلوك الإداري والقانوني، ويمكن لنا وضع بعض النتائج المحددة وذلك كما يلي:

٣-٢-١ أن المصطلح العربي "الحوكمة" أكثر اختلاطاً في الدلالة من المصطلح الأجنبي؛ لأن المصطلح العربي مرتبط بإشكاليات اصطلاحية أخرى تتبثق أساساً من استجلاب المصطلح من بيئة ثقافية أخرى وترجمته بطريقة مباشرة.

٣-٢-٢ أن ذلك المصطلح العربي دال يحمل قصوراً أكبر من المصطلح الأجنبي للتعبير عن مدلوله لأنه مصطلح مستجلب من بيئة ثقافية أخرى ومن ثم فهو يعجز عن عكس أو تلبية الاحتياجات والاستحقاقات داخل الثقافة العربية.

٣-٢-٣ أن ذلك المصطلح العربي مكتنز بالكثير من التحيزات النابعة من الثقافة الغربية المنتجة للمصطلح الأساسي كالتحيز للأطر المؤسسية الصارمة التي تتجاهل السياقات الثقافية والسياسية والاقتصادية وتبني على مبدأ الاستقلالية وعدم الاعتراف بالتكافل والعوامل الاجتماعية؛ بجانب تحيزات إضافية نابعة من ثقافتنا العربية.

٣-٢-٤ أن المصطلح العربي "الحوكمة" يفتقد للفعالية الاصطلاحية (وهو ما سوف نوضحه بشكل موسع في المبحث القادم).

٣-٣ فعالية مصطلح "الحوكمة" في البيئة الإدارية العربية

التحليل السابق لمصطلح "الحوكمة" يجعلنا نقرر بأنه قد أخفق في الاتصاف بخصائص المصطلح الفعال - والتي عالجنها في مبحث سابق - ، وهناك مؤشرات عديدة تدل على ضعف فعالية المصطلح، ونحن ملزمون منهجياً بإيراد المؤشرات التي تعضد تلك النتيجة المحورية في هذا البحث، وللاختصار نكتفي بالمؤشرات التالية:

٣-٣-١ الغموض الذي يلف مصطلح "الحوكمة"، وللتأكد من ذلك فقد أجرى الباحث استطلاعاً ميدانياً ، قام بموجبه بتوجيه سؤال إلى خمسين أستاذاً جامعياً سعودياً (مما يحملون درجة الدكتوراه) في عدد من الجامعات السعودية ، وقد عمد الباحث إلى استخدام الترجمة الأكثر شهرة للمصطلح "الحوكمة" ولم يتم الاكتفاء بذلك بل تم وضع المصطلح الأجنبي بجانبه، وقد كان السؤال كما يلي:

في الفكر الإداري الحديثُ يستخدم مصطلح "الحوكمة" *Governance* ، في نظرك هل دلالة هذا المصطلح: ١- واضحة ، ٢- غامضة.

وقد أظهرت النتائج أن ٧٨% من العينة يقولون بغموض المصطلح، كما أبانت النتائج أن نسبة ٥٨% من المتخصصين في العلوم الإدارية في العينة يعتقدون بأن المصطلح غامض، ولاشك أن ذلك يشير إلى درجة كبيرة جداً من الغموض.

٣-٣-٢ ومما يؤكد مسألة الغموض أن المصطلح لا يستقيم لوحده من حيث الدلالة في بعض الأحيان، ولذلك فإننا نلجأ إلى إضافة كلمة بجانب المصطلح للتخفيف من وطأة الغموض الذي يثقل كاهله، كقولنا "حوكمة الشركات"، وقد يقال بأن ذلك نتيجة لترجمة مصطلح أجنبي مركّب هو *Corporate Governance* ، والحقيقة على ما يبدو أن ذلك ليس نتيجة مباشرة لترجمة ذلك المصطلح المركّب بل نتيجة الشعور بعدم وضوح المعنى الأصلي للكلمة، ومما يعضد ذلك أن هنالك مراكز عربية تم تأسيسها وأطلق عليها مسمى "حوكمة الشركات" مع أنها تقدم خدماتها للمنظمات الحكومية، ومن ذلك على سبيل المثال مركز حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث جاء في الهدف الخامس للمركز: مساعدة الشركات الخاصة والمنظمات الحكومية على فعالية وكفاءة تطبيق مبادئ "حوكمة الشركات" (www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/Shared/CGC.pdf) ؛ ٨-٩-٢٠٠٩، (مع ملاحظة أنه يمكن استخدام كلمة "مؤسسية" في مسمى ذلك المركز لجعل المصطلح يشمل القطاعين الخاص والعام ، ولكن تبقى الإشكالية الأساسية حول دلالة ذلك المصطلح *Governance*).

٣-٣-٣ لم يظفر مصطلح الحوكمة بموقع واضح ضمن مجموعة اصطلاحية محددة في الفكر الإداري، نظراً للتشوش الكبير في دلالاته والسعة والعمومية المفرطة في معانيه ومجالاته الدلالية تطبيقاته العملية.

٣-٣-٤ لم يحظ المصطلح بإجماع أو ما يشبه الإجماع بين المتخصصين، سواء في الأدبيات الغربية المصنعة له أو في الأدبيات المستهلكة كالفكر الإداري العربي، وقد اتضح ذلك جلياً عند تتبعنا وتحليلنا للمصطلح في تلك الأدبيات.

٣-٣-٥ الترجمة العربية للمصطلح - ومنها الترجمة الأكثر شهرة "الحوكمة" - لا تتصف بالجاذبية اللغوية، بل يمكن القول بأنها قد لا تستوعب أو لا تستساغ

من قبل شرائح متعددة، لاسيما بوجود التشابه الكبير في تركيب كلمة "الحوكمة" مع تركيب كلمة "الحكومة"، بجانب التداخل في المعاني كما في بعض التعريفات لذلك المصطلح.

٣-٣-٦ تشير بعض التقديرات إلى أن الفساد يقضي على ٧ % تقريباً من الاقتصاد العالمي سنوياً، أي ما يقدر بنحو ٢.٣ تريليون دولار (بوزيان، ٢٠٠٩)، وتؤكد كثير من الدراسات على تزايد معدلات الفساد في العالم وبالذات في الدول النامية ومنها الدول العربية (أنظر مثلاً: خياط، ٢٠٠٦؛ عاشور، ٢٠٠٦؛ خليل، ٢٠٠٨؛ بوزيان، ٢٠٠٩)، وفي البيئة الإدارية هنالك مؤشرات تؤكد على أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية، على الرغم من تزايد الجهود المهنية التي تبذلها مؤسسات المراجعة والمحاسبة والتدقيق في الدول المتقدمة (تقرير هيئة الشفافية الدولية لعام ١٩٩٩؛ نقلاً من: خليل، ٢٠٠٨)، وهنالك أبحاث كثيرة تشدد على أن انتشار الفساد الإداري والمالي يعد سبباً رئيساً لتبني وتطبيق ما يعرف بـ "الحوكمة" (صيام، ٢٠٠٩؛ Li and Nair, 2009)، مما يجعلنا نقرر بأن مصطلح الحوكمة يواجه معضلة كبيرة في البيئة التي تخلق فيها، مما يشير إلى ضعف الفعالية التطبيقية للمصطلح في بيئته الأصلية، ومنطقي أن الضعف يتجذر حال نقل المصطلح إلى بيئة أخرى، مع ما في النقل من إشكاليات اصطلاحية وثقافية حضارية؛ أشرنا إلى طرف منها في الأجزاء السابقة.

٤- إطار مقترح لمعالجة الإشكالية الاصطلاحية:

في ضوء توصيفنا السابق للإشكالية الاصطلاحية يمكننا تقرير أن علاج تلك الإشكالية يكمن بشكل رئيس بحتمية تغذية الإبداع في فكرنا العربي عموماً وفي الفكر الإداري على وجه التحديد، وفي سياق حديثنا عن العلاج نشير إلى نتيجة خلصنا إليها ونحسب أنها خطيرة، وتتمثل في أن "المجتمعات المبدعة" تقوم على مدخل يمكننا تسميته بمدخل "الحاجة-المصطلح" أي أن الحاجة هي التي تنتج المصطلح الذي يعكس معان محددة تستجيب للاحتياجات وتتحول كأدوات للتفكير والتحليل، على اعتبار أن "المعنى" يتشكل قبل "المصطلح"، فالمعنى هو "وحدة فكرية يعبر عنها مصطلح أو رمز حرفي أو أي رمز آخر" أو أنه "وحدة ذهنية ناتجة عن توافق الموضوعات الفردية التي تضم سمات مشتركة" (اليعبودي، ٢٠٠٦: ١٩)؛ في حين أن "المجتمعات المقلدة" تقوم على مدخل آخر: "المصطلح-الحاجة"؛ بمعنى أن استجلاب مصطلح "جديد" من بيئة ثقافية أخرى يجعل العقل يشتغل لاستكشاف حاجات في محيط ثقافته مع ما يتطلبه ذلك من بلورة للمسوغات وسوق للتبريرات في دائرة من الجهود تركز على النقل الميكانيكي للأفكار وكأنه يُقال لنا في مثل تلك الحالات: "كل الحاجات معلومة"، فإن ظهرت حاجات لدى المجتمع الغربي، فهذا يعني أنها بالضرورة حاجات لنا وينفس المقاسات والمعايير والاشتراطات والملابسات، ويعني هذا أن التعاطي مع المسألة الاصطلاحية في المجتمعات المقلدة يتم وفق نمط تفكير مقلوب، يضع الحصان أمام العربة، مما يجعله يفشل في إنتاج المصطلحات التي تستجيب لاحتياجاته وتتلائم مع إطاره الثقافي الحضاري.

ولكي لا يكون الحديث عن تغذية الإبداع في المسألة الاصطلاحية نظرياً فقد عمدنا إلى اقتراح إطار عملي يتضمن جوانب إجرائية وخطوات عملية، وهي موضوعة أمام الباحثين والمتخصصين في العلوم الإدارية بجميع فروعها للنظر فيها وتقييمها ونقدها وتطويرها؛ كيما تكون قابلة للتطبيق العملي؛ في ضوء التشديد على أهمية الاعتناء الكافي بالأطر اللغوية والمعرفية - الإيستمولوجية - وفقه التحيز باعتبارها أطراً أساسية في تأهيل الباحث العربي في العلوم الإدارية، ومن ذلك ما يلي:

٤-١ تعزيز البحث الكيفي "النوعي"

يتسم البحث العلمي بالسعة والتنوع من حيث أهدافه وطبيعته ومناهجه وطرق تصميمه وأدوات جمع البيانات وتحليلها، وتتضمن الأدبيات العلمية في مناهج البحث العلمي العديد من الآراء والاجتهادات لتصنيف البحث العلمي وذلك بالنظر إلى الجوانب السابقة (انظر مثلاً: بدر ١٩٩٦؛ أبو علام، ٢٠٠١؛ قنديلجي، ٢٠٠٨)، ومن تصنيفات البحث العلمي التي تتلاءم مع أهداف هذه الدراسة تصنيفه إلى: أبحاث كيفية (نوعية)، وأبحاث كمية؛ وذلك بحسب أهداف البحث العلمي ونوعية البيانات التي يتعامل معها.

وفي هذا السياق، يجدر بنا استدعاء حقيقة ضعف الممارسة الإبداعية بل وضعف الناتج الإبداعي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم الإدارية في عالمنا العربي، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة استيراد النظريات والنماذج الغربية والمصطلحات واستخدامها في تشخيص وفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية المعقدة والتي تتجاهل السياق الثقافي لمجتمعاتنا العربية، مع وجوب ملاحظة غلبة البحث الكمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في عالمنا العربي، حيث يشكّل النسبة العظمى من أعداد الأبحاث العلمية (أنظر مثلاً: الشراوي، ١٩٩٩؛ البريدي، ٢٠٠٨ ب).

وبالنظر إلى المسائل المتعلقة بتصميم البحث ومراجعة الأدبيات العلمية وطبيعة البيانات التي يتم جمعها وتحليلها في كل من البحث الكمي والبحث الكيفي؛ فإنه يمكن القول بأن البحث الكيفي - بخلاف البحث الكمي - يقوم على ممارسة منهجية تتبنى تصميماً بحثياً يتصف بقدر كبير من المرونة؛ ويتأسس على ممارسة تأملية استقرائية استنتاجية بخصوص البيانات المتنوعة والمبعثرة التي يتم جمعها وتحليلها بطريقة منهجية خلّاقة في سياقها الثقافي الذي يكتنز العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ مما يجعله قادراً على فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية المعقدة؛ كما أنه يسعى إلى عدم التأطر بالأدبيات العلمية؛ عبر قراءات مرحلية ولكنه مستمرة تجهد لأن تستوعب تلك الأدبيات بشكل إجمالي؛ مع إعطاء وقت كاف لعملية جمع البيانات وتنظيمها واختزلها وتحليلها؛ كل ذلك يتيح للباحث فضاءات رحبة تمكّنه من حضانة الأفكار وزيادة احتمالات إشراق الأفكار الإبداعية (حجر، ٢٠٠٣؛ البريدي وآخرون، ٢٠٠٨)؛ بما في ذلك إنتاج المصطلحات التي تعكس فهمنا للظواهر المبحوثة وتفلح في تلبية احتياجاتنا والتناغم مع أوضاعنا الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وإذا تقرر كل ما سبق، فإنه يكون بديهياً أن نتوجه بالقول بأهمية بذل مزيد من الجهود البحثية في مجال البحث الكيفي، وهذا لا يعني الدعوة إلى هجر البحث الكمي أو التقليل من أهميته، وإنما التأكيد على إعطاء الوزن الملائم للبحث الكيفي، لاسيما أننا نحتاج إلى بناء وتطوير نظريات ونماذج ومصطلحات تمكّنا من تشخيص الظواهر المعقدة وفهمها وتفسيرها بشكل دقيق في ضوء ثقافتنا وإطارنا الحضاري.

٤-٢ تأسيس علم المصطلح الإداري "الاصطلاحية الإدارية"

التقدم العلمي الهائل وتفرع العلوم وتشققها إلى حقول فرعية وتخصصات دقيقة تسبّب في زيادة العناية بالمصطلحات في الفكر الغربي، فقد شهد القرن الثامن عشر الميلادي جهوداً كبيرة من أجل بناء المصطلحات العلمية الدقيقة وتطويرها، ليس ذلك فحسب بل سعى عدد من العلماء والمتخصصين إلى توحيد تلك المصطلحات على مستوى أوروبا (حجازي، ١٩٩٥)، وفي خضم تلك الجهود عقدت مؤتمرات وندوات متخصصة وأصدر العديد من الكتب والمجلات المتخصصة وصممت بنوك حاسوبية ضخمة للمصطلحات في تخصصات مختلفة.

وقد أدى ذلك الجهد المكثف والتراكمي إلى نشوء "علم المصطلح" Terminology كفرع لعلم اللغة التطبيقي، ويتناول ذلك العلم الأسس والمعايير والإجراءات العلمية لوضع المصطلحات وتصنيفها وتوحيدها (القاسمي، ٢٠٠٨؛ حجازي، ١٩٩٥؛ Baker, 2001)، ولم يتم الاكتفاء بذلك، بل طور عدد من الباحثين ما بات يسمى بـ "علم المصطلح الخاص"، وهو علم يعتني بمسألة المصطلحات وإشكالياتها داخل تخصص معين (القاسمي، ٢٠٠٨؛ حجازي، ١٩٩٥؛ Baker, 2001).

ومن مظاهر عناية الفكر الغربي بمسألة المصطلحات تأسيس منظمة "إنفوترم" Infoterm (مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح)، وقد تأسس في عام ١٩٧١م من قبل منظمة اليونسكو، وقد نشطت المنظمة في إيجاد المنهجية العلمية والمعايير والإجراءات التي تخص بناء المصطلحات وتطويرها وتوحيدها، وقد أعلنت المنظمة عن جائزة علمية متخصصة، وقد وضعت الجائزة باسم العالم النمساوي الشهير "أوكن فوستر" Eugen Wuster، والذي يعده الكثيرون مؤسس علم المصطلح، وتمنح تلك الجائزة كل ثلاث سنوات لأصحاب الإسهامات المميزة في علم المصطلحات (www.infoterm.info).

وقد دعا بعض الباحثين العرب إلى تدريس "علم المصطلح" في الجامعات والمعاهد العليا في البلاد العربية (عبيد، ١٩٨٦؛ الزركان، ١٩٩٨؛ العساف، ٢٠٠٩)، وإزاء الوضع الإشكالي الذي تعرضنا لجوانب منه في هذا البحث، فإننا نعتقد بضرورة بذل جهود بحثية ومؤسسية من أجل تسهيل عملية تأسيس "علم المصطلح الإداري" أو "الاصطلاحية الإدارية" بما في ذلك وضع برامج كافية لتأهيل مصطلحيين Terminologists متخصصين في العلوم الإدارية، مع التشديد على أنه لا يسوغ لنا الانتظار إلى حين المناداة بمثل هذا العلم في العلوم الإدارية من قبل المنظرين والباحثين الغربيين، كي نتبناه، فكل مجتمع أدرى بشئونه واحتياجاته، وفكرنا الإداري يجب أن يتجاوز كونه رجع صدى للفكر الإداري الغربي. وفي هذا السياق نرى أنه قد يكون من المناسب ربط "علم المصطلح الإداري" بعلم السلوك التنظيمي وذلك لعدة أسباب تتمحور حول حقيقة أن السلوك التنظيمي يعالج موضوعات شديدة الارتباط بقضية المصطلحات، فهو يعالج مسائل الإدراك والتفكير والإبداع والتحيز والاتجاهات والثقافة.

٤-٣ عدم الترجمة الحرفية "الإبداع الاصطلاحي"

يشير باحثون إلى أن عملية الترجمة للمصطلح من لغة أو ثقافة إلى أخرى لا تتعلق بنقل "الدال" أو المصطلح بل بنقل "المدلول" أو المعنى، وثمة من يذهب إلى استحالة ذلك النقل، بسبب أن

كل نظام لغوي له طريقته الخاصة لتحليل الظواهر والنظر إليها، غير أن ثمة باحثين كثيرين لا يؤيدون - وهم محقون وواقعيون أيضاً - القول بالاستحالة؛ مع طرحهم لبدائل متعددة في النقل والترجمة تقلل من تلك الإشكالية كالترجمة غير الحرفية (الحمصي، ٢٠٠٤؛ ريكور، ٢٠٠٨).

ويطرح الدكتور المسيري حلاً لمعضلة الترجمة من خلال دعوته إلى عدم الترجمة أصلاً، وعضاً عن ذلك يتم النظر إلى الظاهرة ذاتها ودراسة المصطلح في سياقه الأصلي والتعرف على مدلولاته، كل ذلك بشكل معمق، ثم تتم المحاولة بإنتاج مصطلح من المعجم العربي *قالإبداع من خلال معجم الآخر أمر مستحيل* (المسيري، ١٩٩٨: ٨٥)؛ ليعبر ذلك المصطلح من ثم عن الظاهرة التي أمامنا وفق معطياتها ومتطلباتها في ضوء سياقنا الثقافي والحضاري؛ لا سيما أن البعض قد وصف الحضارة العربية الإسلامية بأنها "حضارة الكلمة" (عياشي، ١٩٩١: ٤٩)، لدرجة أن بعض المتخصصين - محمد جميل الخاني - يذهب إلى أن "كل معنى يجول في ذهن لا بد أن يكون له لفظ في اللغة العربية ولو كان كامناً في أغوار معاجمها" (نقلًا عن الضبيب، ٢٠٠١: ٩٢)؛ وكل ذلك يؤكد على ما تتمتع به اللغة العربية من مقومات البقاء والنمو والتطور مع المحافظة على القواعد والبنى والتراكيب الأصلية. وقد ساق المسيري عدة أمثلة على النهج الذي يقترحه بعدم اللجوء إلى الترجمة، ومنها أن الفلسطينيين لم يندعوا بالتسمية التي أطلقها الصهاينة المستوطنين على أنفسهم "الرواد"، بل أطلقوا عليهم مسمى "المسكوب" نسبة إلى مسكفا أو مسكبا أي موسكو، بمعنى الأجانب أو الدخلاء.

ويتأسس هذا النهج المقترح على "الإبداع الاصطلاحي"؛ عبر ممارسة إبداعية في التحليل والملاحظة والتشخيص والتفسير للظواهر؛ بما يستجيب للحاجات الفعلية القائمة داخل نطاق المجتمعات العربية، ويسهم في إنتاج مصطلحات فعالة توجه الفكر وتحسن من السلوك في بيئتنا الإدارية والتشريعية، ويؤدي هذا النهج إلى استكشاف "المصطلح الغائب"؛ وهو المصطلح الذي نقوم نحن باكتشافه وإنتاجه ليعكس مدلولاً (معنى) يعبر عن حاجة قائمة فعلاً في بيئتنا الإدارية وليست "حاجات معولمة"؛ بجانب تخلصنا من كثير من الإشكاليات الاصطلاحية للمصطلحات الغربية التي تكتنز تحيزات - ظاهرة وضمنية - لإطارهم الثقافي الحضاري ورؤيتهم الكلية للكون والحياة والإنسان، إذ من المؤكد أننا لا نحتاج إلى كل مصطلح يتوصل إليه الفكر الإداري الغربي، كما أنه من المؤكد على أن ثمة ظواهر واحتياجات تخصنا نحن دون غيرنا، وكل ذلك يؤدي إلى بلورة "المصطلح الغائب" الذي شددنا على القول بضرورة التنقيب عنه واكتشافه وإنتاجه عبر جهودنا البحثية الخلاقة.

٥- الخاتمة والتوصيات:

سعى هذا البحث إلى توصيف الإشكالية الاصطلاحية في الفكر العربي المعاصر، ومنه الفكر الإداري وذلك بشكل منهجي؛ كما اقترح إطاراً لعلاجها يتمحور حول ضرورة الإبداع بقوالب مختلفة، وقد أبانت نتائج البحث عن وجود إشكاليات إصطلاحية كبرى في الفكر الإداري العربي، الأمر الذي ينعكس سلباً على فعالية المصطلحات في توجيه الفكر والسلوك الإداريين، وقد ظهر ذلك جلياً بالتطبيق على المصطلح الذي تم اختياره في هذا البحث وهو مصطلح Governance "الحوكمة"، فقد خلص البحث إلى أنه يعاني من ضعف واضح في فعاليته من جراء عدم اتصافه بكثير من خصائص المصطلح الفعال، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن يكون مصحوباً بشيء من الشك في "مشروعيته الاصطلاحية"؛ عبر تشكّل شكوك - صريحة أو ضمنية - تدور حول درجة استحقاقه لأن يكون مصطلحاً جديراً بحمل فكرة جديدة أو حتى نظرة جديدة لمسألة قديمة، مما يعني ضعف النتائج الإيجابية العملية المترتبة أو المتوقعة من تبني ذلك المصطلح، وكل ذلك يقودنا إلى التأكيد على ضرورة التعاطي مع الإشكالية الاصطلاحية بشكل معمق وتراكمي.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، يحسن بنا وضع جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في معالجة الإشكالية الاصطلاحية في الفكر الإداري العربي:

١. تنفيذ أبحاث معمقة وتراكمية في مجال الإشكالية الاصطلاحية في الفكر الإداري العربي؛ لتعميق فهمنا لتلك الإشكالية وبلورة أدق وأكمل لأطر علاجها.
٢. بذل جهود بحثية وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة لتطوير الإطار المعرفي - الإبيستمولوجي - والفلسفي والمنهجي والإجرائي لعلم المصطلح الإداري "الاصطلاحية الإدارية".
٣. إعداد مواد تعليمية وتدريبية كافية لتأهيل "مصطلحيين إداريين"، مع الحرص على تشجيع الباحثين في برامج الدراسات العليا على التخصص في ذلك المجال الهام.
٤. تدريس مقرر علم المصطلح الإداري "الاصطلاحية الإدارية" على مستوى برامج الدراسات العليا في العلوم الإدارية .
٥. تنفيذ أبحاث في "مسألة التحيز" مع التشديد على أهمية الإفادة من طروحات والنتائج التراكمية في إطار "فقه التحيز" بجانب نتائج الدراسات في علم السلوك التنظيمي؛ على نحو يعمق تلك المسألة ويطور أدوات منهجية وإجرائية، بما يزيد من قدرتنا على اكتشاف

- التحيزات الصريحة والضمنية في فكرنا الإداري العربي، سواء كانت تلك التحيزات نابعة من ثقافتنا أو ثقافة الآخر.
٦. تشجيع الأبحاث الكيفية "النوعية" في العلوم الإدارية، وتخصيص دورات تدريبية عالية المستوى لرفع مستوى المعرفة والوعي لدى المتخصصين في تلك العلوم بأهمية البحث الكيفي في مجال بناء وتطوير نظريات ونماذج ومصطلحات جديدة.
٧. إصدار دوريات علمية متخصصة في البحث الكيفي " النوعي " في العلوم الإدارية، وتشجيع الباحثين على تنفيذ أبحاث كيفية ذات جودة عالية.
٨. تطوير أدوات كيفية وكمية لاستكشاف وقياس فعالية المصطلحات الإدارية في البيئة العربية وتنفيذ أبحاث تطبيقية في ذلك المجال.
٩. إعادة النظر في مصطلح Governance "الحوكمة" في إطار نتائج هذا البحث، وإجراء دراسات نظرية ومفاهيمية لاستكشاف ما إذا كان ذلك المصطلح المُستجَب يلبي حاجات فعلية وبشكل ملائم في بيئتنا الإدارية العربية.
١٠. إجراء دراسات تطبيقية للتحقق من ضعف مستوى فعالية ذلك المصطلح في الفضاء الإداري والتشريعي العربي.

مراجع:

١. أبو بكر ، مصطفى (٢٠٠٥)، المتطلبات التنظيمية والإدارية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة بالتطبيق على منظمات التعليم الجامعي الحكومي، مجلة كلية التجارة ، جامعة المنوفية، أغسطس.
٢. أبو دية، أيوب (٢٠٠٤)، تنمية التخلف العربي في ظل سمير أمين، بيروت: دار الفارابي، ط١.
٣. أبو علاّم، رجاء محمود (٢٠٠١)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط٣، القاهرة: دار النشر للجامعات.
٤. آل عباس، محمد (٢٠٠٩)، الأهمية النسبية للمواضيع المحاسبية في مبادئ حوكمة الشركات: مقياس موزون مقترح، الإدارة العامة، مج ٤٩، ع ١، ص ٣-٣٥.
٥. أمين، جلال (١٩٩٩)، العولمة والتنمية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
٦. أنور، علا (١٩٩٦)، أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، في: قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تحرير: نصر محمد عارف، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٧. بدر، أحمد (١٩٩٦)، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط٩، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
٨. بدران، إبراهيم (٢٠٠٥)، النهضة وصراع البقاء - من مأزق التخلف إلى آفاق التقدم"، المؤسسة العربية للتحديث الفكري والمركز الثقافي العربي.
٩. بركات، نظام محمود (٢٠٠٣)، التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية، في: الثقافة العربية - أسئلة التطور والمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
١٠. البريدي، عبدالله (٢٠٠٨ ب)، الإطار المفاهيمي والمؤسسي للتأهيل المعتمد في مجال الإبداع والموهبة: مشروع مقترح للعالم العربي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، مج ١، ع ١.
١١. البريدي، عبدالله (٢٠٠٧ أ)، "الأنفة الثقافية" بوصفها انعكاساً ومقياساً لـ "التحيز"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "إشكالية التحيز"، تنظيم برنامج حوار الحضارات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
١٢. البريدي، عبدالله (٢٠٠٧ ب)، الإستراتيجية العربية في مؤسسات التعليم العالي: مدخل وصفي تحليلي لدراسة الإشكالية الثقافية، المجلة العربية للإدارة، مج ٢٧، ع ٢، ص ٧٩-١١٠.
١٣. البريدي، عبدالله (٢٠٠٨ أ)، السلفية والليبرالية - اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية المعاصرة، الرباط: المركز الثقافي العربي، ط١.
١٤. البريدي، عبدالله، والجابري، نيف، والعقلا، علي (٢٠٠٨)، المادة العلمية للبرنامج التدريبي للبحث النوعي، السعودية: وزارة التعليم العالي، برنامج الإبداع والتميز.
١٥. بوزيان، راضية (٢٠٠٩)، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجرائر نموذجاً: مقارنة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة، مجلة علوم إنسانية، س٦، ع ٤٠، (www.ulum.nl).
١٦. بوقرة، نعمان (٢٠٠٧)، المشهد اللساني العربي والراهن الثقافي: تحديات وآفاق، مقاربات في اللغة والأدب، الرياض: سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود.
١٧. حاجي، خالد (٢٠٠٥)، من مضايق الحداثة إلى فضاء الإبداع الإسلامي والعربي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط١.
١٨. حجازي، محمود (١٩٩٥)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: مكتبة غريب.
١٩. حجر، خالد (٢٠٠٣)، معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي: دراسة نظرية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مج ١٥ (٢)، ص ١٣١-١٥٤.

٢٠. حسن، محمد نجيب (٢٠٠٦) دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد: رؤية محاسبية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس "أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة"، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
٢١. الحسيني، السيد (١٩٩٥)، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي، في: التبعية الثقافية، تحرير د. أمينة رشيد، القاهرة دار الأمين.
٢٢. الحمصي، محمد (٢٠٠٤)، مشكلات الترجمة: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الملك سعود، م ١٦، اللغات والترجمة.
٢٣. خليل، عطا الله (٢٠٠٨)، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين، الرباط، المغرب.
٢٤. دباس، أحمد (١٩٨٨)، الإدارة والتنمية الإدارية، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط ١.
٢٥. الدجاني، أحمد (١٩٩٨)، التحيز في المصطلح، في: إشكالية التحيز، تحرير: عبدالوهاب المسيري، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٤٥-٦١.
٢٦. دكت، جون (١٤٢٠هـ) علم النفس الاجتماعي والتعصب، ترجمة: عبدالحميد صفوت، ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي.
٢٧. ديب، ثائر (٢٠٠٩)، ترجمة العلوم بين عصر محمد علي ولحظتنا الراهنة، مجلة حقول، الرياض: نادي الرياض الأدبي، ع ٨، ص ٣٨-٥١.
٢٨. الرشيد، عادل (٢٠٠٣)، الإدارة والثقافة - الموازنة بين البراديم والسياق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر السنوي العام الرابع في الإدارة بعنوان: القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق.
٢٩. ريكور، بول (٢٠٠٨)، عن الترجمة، ترجمة: حسين خمري، الجزائر: منشورات الاختلاف، ط ١.
٣٠. الزركان، محمد (١٩٩٨)، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط ١.
٣١. السلمي، علي (١٩٨٨)، السلوك التنظيمي، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، ط ٣.
٣٢. السلمي، علي (٢٠٠٥)، رحلتي مع الإدارة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني (<http://www.alisalmi.org>).
٣٣. السن، عادل (٢٠٠٨)، مكافحة أعمال الرشوة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين، الرباط، المغرب.
٣٤. شاكر، محمود (١٩٩٧)، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٥. الصباب، أحمد (١٩٩٠)، أصول الإدارة الحديثة، جدة: مكتبة مصباح، ط ٢.
٣٦. صوفي، عبداللطيف (٢٠٠١)، دراسات في المكتبات والمعلومات، بيروت: دار الفكر، ط ١.
٣٧. صيام، أحمد (٢٠٠٩)، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة علوم إنسانية، س ٧، ع ٤٢ (www.ulum.nl).
٣٨. الضبيب، أحمد (٢٠٠١)، اللغة العربية في عصر العولمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ط ١.
٣٩. الطحيح، سالم (١٩٨٣)، السلوك التنظيمي: الاتجاهات الفكرية والتطبيقية وأهميته للكويت والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٣٥، س ٩، ص ١٠٣-١٢٤.
٤٠. عبد اللطيف، كمال (١٩٩٩)، تأصيل العلوم الإنسانية في الفكر العربي المعاصر الشروط المعرفية والتاريخية، الرباط: مجلة فكر ونقد، س ٢، العدد ١٨، (<http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd>).
٤١. عبدالواحد، عبدالحميد (٢٠٠٧)، اللسان العربي: الحاضر والآفاق، في: اللسان العربي وإشكالية التلقي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٢. عبيد، عبد اللطيف (١٩٨٦)، تجربة معهد بورقيبة بتونس في تدريس علم المصطلحات، ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس.

٤٣. العساف، عبدالله (٢٠٠٩)، المصطلح العلمي ومشروع المركز العربي للمصطلحات، كتاب جريدة الرياض، العدد ١٦٥.
٤٤. عساف، عبدالمعطي (١٩٨٨)، إدارة التنمية، الكويت: مطابع القيس التجارية، ط ١.
٤٥. العسل، إبراهيم (٢٠٠٦)، التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٤٦. عطية، نوال (١٩٨٢)، علم النفس اللغوي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢.
٤٧. عفيفي، صديق وعبدالهادي، أحمد (٢٠٠٣)، السلوك التنظيمي، القاهرة: مكتبة عين شمس، ط ١٠.
٤٨. علاّم، صلاح الدين (١٤٢٠هـ)، القياس والتقويم التربوي والنفسى، ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي.
٤٩. عمارة، محمد (١٩٩٦)، منهج التعامل مع المصطلحات، في: قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تحرير: نصر محمد عارف، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٥٠. عمارة، محمد (١٩٩٨)، الخصوصية الحضارية للمصطلحات، في: إشكالية التحيز، تحرير: عبدالوهاب المسيري، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٢٥-٤٣.
٥١. عياشي، منذر (١٩٩١)، قضايا لسانية وحضارية، دمشق: دار طلاس، ط ١.
٥٢. القاسمي، علي (٢٠٠٨)، علم المصطلح، بيروت: مكتبة لبنان، ط ١.
٥٣. القشي، ظاهر و الخطيب، حازم (٢٠٠٦)، الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجة في الاسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الاول.
٥٤. قنديلجي، عامر (٢٠٠٧)، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ط ١، عمان: دار المسيرة.
٥٥. الكايد، زهير (٢٠٠٣)، الحكمانية Governance : قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط ١.
٥٦. كومينغر، إل (١٩٩٩)، نحو سلوك تنظيمي، في: كلاسيكيات الإدارة والسلوك التنظيمي، تحرير: ماتيسون، مايكل وإيفانيسيفش، جون، ترجمة: هشام عبدالله، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص ٦٠-٧٤.
٥٧. لوشن، نور الهدي (٢٠٠٤) إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، مجلة التجديد، السنة ٨، ع ١٦، ص ١٤٥-١٦٤.
٥٨. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، مجموعة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالى الحوكمة والإدارة العامة، الدورة السادسة، نيويورك، البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan025251.pdf>
٥٩. المسيري، عبدالوهاب (١٩٩٨)، هاتان تفاحتان حمران: دراسة في التحيز وعلاقة الدال والمدلول، في: إشكالية التحيز، تحرير: عبدالوهاب المسيري، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٦٣-٩١.
٦٠. المسيري، عبدالوهاب (٢٠٠٠)، في أهمية الدرس المعرفي، إسلامية المعرفة، السنة ٥، ع ٢٠، ص ١٠٩-١٢٨.
٦١. مطلوب، أحمد (١٩٨٧)، بحوث لغوية، عمان: دار الفكر، ط ١.
٦٢. المعتاز، إحسان (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة "السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية"، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية.
٦٣. الملحم، إسماعيل (١٩٩٦)، الخصوصية في الثقافة القومية العربية (دور الإنتاجية والإبداع)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط ١.

٦٤. المنيف، إبراهيم (١٩٩٣)، تطوير الفكر الإداري المعاصر، بدون ناشر، ط١ .
٦٥. نيسبت، ريتشارد إي (٢٠٠٥)، جغرافية الفكر – كيف يفكر الغربيون والآسيويين على نحو مختلف .. ولماذا، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الثقافي الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع ٣١٢ .
٦٦. اليعبودي، خالد (٢٠٠٦)، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، فاس: دار ما بعد الحداثة.

67. Baker, M. (2001) (Editor), *Routledge encyclopedia of translation studies*, London and NY: Routledge.
68. Bhagat, S., Bolton, B. and Romano, R. (2008), The promise and peril of corporate governance indices, *Columbia Law Review*, vol. 108 (8), 1803-1882.
69. Chan, A. m Cheung, H. , (2008), Common cultural relationships in corporate governance across developed and emerging financial markets, *Applied Psychology: An International Review*, vol. 57 (2), p. 225–245
70. Chapman, R. and Lowdnes, V. (2008), Faith in governance? The potential and pitfalls of involving faith group in urban governance, *Planning, Practice and Research*, vol. 23 (1), 57-75.
71. Ehrlich, J. (1973), *The social psychology of prejudice*, NY: Wiley.
72. Gergen, J. and Gergen, M. (1981), *Social Psychology*, NY: Harcourt Brace Jovanvich.
73. Gill, A. (2008), Corporate governance as social responsibility: A research agenda, *BERKELEY JOURNAL OF INTERNATIONAL LA W* , vol. 26 (2), p. 452-478.
74. Goetz, K. (2008), Governance as a path to government, *West European Politics*, vol. 31 (1-2), 258-279.
75. Hale, T. (2008), Transparency, accountability and global governance, *Global Governance*, vol. 14, 73-94.
76. Hall, E. (1976), *Beyond culture*, NY: Anchor Avon.
77. Hampden-Turner, C. and Tompenaars, A. (1993), *The seven cultures of capitalism: values systems for creating wealth in the united states, Japan, Germany, France, Britan, Sweden and Netherlands*, NY: Doubleday.
78. Han, S. and Shavitt, S. (1994), Persuasion and culture: advertising appeals in individualistic and collectivistic societies, *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 30, p. 326-350.
79. Hassel, A. (2008), The evolution of a global labor governance regime, *Governance: An International Journal of Policy, Administration and Institutions*, vol. 21 (2), 231-251.
80. Li, S. and Nair, A. (2009), Asian Corporate Governance or Corporate Governance in Asia? , *Corporate Governance: An International Review*, 17(4): 407–410
81. McCormick, E. and Ilgen, D. (1992), *Industrial and Organizational Psychology*, 8th edition, London: Routledge.
82. Ougaard, M. (2008), Private institutions and business power in global governance, *Global Governance*, vol. 14, p. 387–403.
83. Rhodes, R. (1996). *Understanding Governance*. Buckingham: Open University Press.

84. Rhodes, R. (2007), *UNDERSTANDING GOVERNANCE: ten years on, Organization Studies*, vol. 28, p. 1243-1264.
85. Watson, D. (2005), *Watson's dictionary of weasel words, contemporary clichés, cant & management jargon*. Sydney: Vintage.